العراق ما بعد داعش

تحسّن التماسك الاجتماعي، لكن مع استمرار استياء العراقيين تجاه الحكومة

نتائج الاستطلاع الوطني

تموز ٢٠١٩

NDI

أنكوتا هانسن، اربيل، ٢٠١٨ © المعهد الديمقراطي الوطني

العراق ما بعد داعش

تحسّن التماسك الاجتماعي، لكن مع استمرار استياء العراقيين تجاه الحكومة

نتائج الاستطلاع الوطني

تموز ٢٠١٩

Funded by UK Government

تمّ تمويل هذا العمل من قبل حكومة المملكة المتحدة. لكنّ الآراء ووجهات النظر المعرب عنها لا تعكس، بالضرورة، السياسات الرسمية لحكومة المملكة المتحدة.

تولى المعهد الديمقراطي الوطني تنفيذ هذا الاستطلاع، بمساهمة من: شركة JPM Strategic Solutions، وشركة GQR، والشركة المستقلّة IIACSS. وقد أشرفت على تنسيق هذا البحث أنكوتا هانسن، مديرة المعهد الديمقراطي الوطني في العراق. للمزيد من المعلومات عن الاستطلاع أو بحوث الرأي العام التي أجراها المعهد في العراق، يرجى الاتصال بنا على عنوان البريد الإلكتروني التالي: ahansen@ndi.org أو زيارة موقعنا: www.ndi.org.

صورة الغلاف: كرم حصاوي، الموصل، ١٨ .٢ © المعهد الديمقراطي الوطني

قائمة المحتويات

٥
لمحة عن المشروع والمنهجية المعتمدة

٧
الملخّص التنفيذي

٩
نتائج الاستطلاع

١١
الحكومة
لا يزال المواطن العراقي يشعر بالاستياء

١٧
الفساد
يستشري في ثغرات الحوكمة

٢٣
التماسك الاجتماعي
الهوية العراقية تتوحد وتتعزز لكنّ السياسة تُعتبر مسبّبةً للانقسام

٣١
النوع الاجتماعي
حقوق المرأة تزداد سوءاً فيما تتزايد المطالبة بالمساواة

٣٩
الأمن
ازدياد الثقة بالقوى الأمنية بالرغم من الخوف من ظهور داعش من جديد

٤٥
العدالة وحقوق الإنسان
المجتمعات المحلية غير مستعدة للتعامل مع تركة داعش

محمد عبدالله، كركوك، ٢٠١٨ © المعهد الديمقراطي الوطني

لمحة عن المشروع والمنهجية المعتمدة

مع أنّ النزاع مع داعش[1] ما زال يتصدّر عناوين الأخبار الرئيسية على المستوى الدولي، لا تقتصر التحديات الاجتماعية والسياسية والأمنية في العراق ما بعد النزاع على العمليات العسكرية التي تُشنّ للقضاء على ما تبقى من هذه الجماعة الإرهابية. بالفعل، يواجه العراق ما بعد داعش عدة قضايا متداخلة، ومنها الكثير ذات الطبيعة الهيكلية والمرتبطة بدور الحكومة وأدائها، كتوزيع الموارد بشكل عادل بين مختلف أنحاء البلاد، وتقديم الخدمات الأساسية، وتحسين فرص العمل والظروف الاقتصادية، وتحسين القدرة على تخفيف حدة التوتر الاجتماعي، وتعزيز روح الوحدة الوطنية. كما يواجه العراق أيضاً تحديات أخرى متجذرة في الثقافة مثل المعتقدات المتعلقة بالهوية وأدوار الجنسين.

ترتكز هذه الدراسة الاستطلاعية على استطلاعات الرأي العام النوعية والكمية التي يجريها المعهد الديمقراطي الوطني منذ عام ٢٠١٠، وهي تهدف إلى تزويد صناع القرار والمجتمع المدني في العراق، والمجتمع الدولي، ومجتمع الباحثين بشكل أوسع، ببيانات مستقلة، وممثلة من الناحية الإحصائية لوجهات نظر المواطنين العراقيين وتوقّعاتهم بشأن الدوافع المحتملة لنشوب النزاعات والقدرة على الصمود ما بعد داعش. وستساعد هذه البيانات المهتمين بإجراء رصد موضوعي للتصورات والآراء العامة، بهدف توجيه السياسات العامة ومقاربات البرامج نحو المسار الصحيح. في هذا الإطار، يهدف المعهد الديمقراطي الوطني، من خلال نشر التقارير التحليلية وعقد جلسات إحاطة من شخصٍ إلى شخص من أجل استعراض نتائج الأبحاث، إلى إعداد قاعدة معارف خاصة بالمسؤولين العراقيين والمجتمع الدولي، لإرساء أساس من أجل حوار قائم على الأدلة حول أبرز الأبعاد الاجتماعية والسياسية.

بالنسبة إلى هذه الدراسة الاستطلاعية ذات التمثيل الوطني[2]، أجريت ٧٢٢٧ مقابلةً مباشرةً بمساعدة الحاسوب في المحافظات العراقية كافة. وتعكس العيّنة المرجحة (١٣٤٠ مقابلة) التي اعتُمدت في الدراسة خصائص السكان الديموغرافية، كالسن، والنوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، والموقع الجغرافي، والتركيبة الحضرية/ الريفية. وقد تمّ أخذ عيّنات عنقودية

[1] ترمز هذه التسمية إلى الجماعة الإرهابية التي أطلقت على نفسها اسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

[2] اعتُبر عدد صغير من الأقضية في الأنبار، وديالى، وكركوك، ونينوى، وصلاح الدين منطوياً على مخاطر كبيرة بالنسبة إلى خبراء الإحصاء وسلامتهم الجسدية، فتم استبدالها بأقضية أخرى تتمتع بخصائص ديموغرافية مشابهة في المحافظة نفسها.

أنكوتا هانسن، اربيل، ٢٠١٨ © المعهد الديمقراطي الوطني

في مراحل عدة على الشكل التالي: احتمال متناسب مع حجم العيّنة على مستوى المحافظة، والقضاء، والناحية، والحيّ في المناطق الحضرية؛ وعينات عشوائية بسيطة في المناطق الريفية على مستوى اختيار القرى ومستوى البيت/الفرد. أجري الاستطلاع باللغتين العربية والكردية، مع الإشارة إلى أنّ موظفات نساء تولّين إجراء المقابلات مع النساء المستطلعة آراؤهنّ.

أجري استطلاع الرأي من ١٨ آذار/مارس إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩، مع هامش خطأ قُدّر بـ +/- ٢،٦٪ على المستوى الوطني. أما معدّل هامش الخطأ على المستوى الإقليمي، فبلغ: ٣،٥٪ في بغداد؛ ٤،٩٪ في الجنوب (بابل، والبصرة، وكربلاء، وميسان، والنجف، والديوانية، وواسط)؛ ٢،٠٪ في الغرب (الأنبار، وديالى، وكركوك، ونينوى، وصلاح الدين)؛ و٦،٩٪ في كردستان العراق. وقد أظهرت مجالات الثقة آثار التصميم كاملةً في أوائل ٢٠١٨؛ أما بالنسبة إلى البيانات القديمة، فقد تمّ تحديد هامش الخطأ استناداً إلى صيغة العينات العشوائية البسيطة. كما استُخدمت عيّنات مقسومة إلى النصف في أسئلة معينة للتعرّف على تجارب أ/ب، أو للتخفيف من طول الاستطلاع على المستطلعين.

يرتكز هذا التقرير على خمس عشرة دراسة استطلاعية على المستوى الوطني شملت قطاعاتٍ عدة أجراها المعهد الديمقراطي الوطني في العراق، منذ ٢٠١٠. وقد اختلف حجم العيّنات على الشكل التالي: قبل ٢٠١٨، أجريت ٥٠٠ مقابلة في كلّ من المناطق الأربع (بغداد، الجنوب، الغرب وكردستان العراق). وعام ٢٠١٨، شملت العيّنة الموسعة أكثر من ٨٠٠ مقابلة لكل محافظة. أما في عام ٢٠١٩، فقد أجرى المعهد الديمقراطي الوطني ٥٠٠ مقابلة في كل من المناطق الأربع، كما اعتمد عينات واسعة جداً في محافظات البصرة، وبغداد، والأنبار، وديالى، وكركوك، ونينوى، وصلاح الدين، حتى وصل إلى ما يفوق الـ ٨٠٠ مقابلة بالإجمال عن كل محافظة.

الملخص التنفيذي

أظهر العراقيون، في الاستطلاعات الأخيرة، تشاؤماً كبيراً حيال الاتجاه الذي تسلكه البلاد، ومردّه بشكل كبير إلى اعتقادهم باستشراء الفساد وتدني مستويات الثقة بقدرة الحكومة على معالجة أبرز المخاوف، كالوظائف والبطالة. من جهة أخرى، تشير بعض الدلائل إلى أنّ النسيج الاجتماعي في العراق يزداد متانةً مع تحسّن الظروف الأمنية: فتُعتبر الطائفية- لا سيما الانقسام بين العرب السنّة والشيعة- إلى تراجع بشكل كبير، لا بل ما زال أغلب العراقيين يعرّفون عن أنفسهم "كعراقيين" أولاً. مع ذلك، ما زالت التوترات السياسية مصدر انقسام كبير في البلاد، فيما تزداد حقوق المرأة سوءاً بحسب التصورات السائدة، بالرغم من ازدياد المطالبة بتحقيق المساواة بين الجنسين. في ما يلي أبرز النتائج المتعلّقة بمواضيع الاستطلاع الأساسية:

الحكومة: لا يزال المواطن العراقي يشعر بالاستياء. ما زالت مشاعر الإحباط تجاه مؤسسات الحكم العراقية، تهيمن على العراقيين رغم شعورهم بتحسّن مستوى الأمن والخدمات الأساسية. ويردّ انعدام الثقة بالمؤسسات الحاكمة، بشكل كبير، إلى أنّ العراقيين يعتبرونها غير فعالة وغير قادرة على مكافحة الفساد والبطالة.

الفساد: يستشري في ثغرات الحوكمة. ما زالت أغلبية كبيرة من العراقيين تعتبر أنّ الفساد يزداد سوءاً، ويصوّب هؤلاء سهام غضبهم نحو المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى بشكل خاص. لكن بالرغم من ضيق ذرع العراقيين بالفساد، فإنّ بعضهم يرضخ لدفع الرشاوى كطريقة للحصول على الخدمات الضرورية، كتلقي اهتمام أسرع في المستشفى، أو الحصول على وظيفة، أو تعويض لإعادة البناء.

التماسك الاجتماعي: الهوية العراقية تتوحد وتتعزز لكنّ السياسة تعتبر مسببةً للانقسام. بعد سنة على تحرير العراق من داعش، ما زال العراقيون يعتبرون أنّ العلاقات بين الشيعة والسنّة إلى تحسّن. لكن، لكي يستمرّ هذا الشعور، لا سيما في الغرب ذي الأغلبية السنية، يجدر بالحكومة أن تضاعف جهودها لتمكين مواطنيها والإسراع في وتيرة إعادة الإعمار. فضلاً عن ذلك، تستمرّ النظرة إلى العلاقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد بالتحسّن - بعد أن كانت قد وصلت إلى أدنى مستوياتها عام ٢٠١٥- بفضل الاتفاق على تقسيم الميزانية بين الحكومتين، مع أنّ النظرة إلى هذه العلاقة تُعتبر أسوأ في كردستان العراق بالمقارنة مع بقية أنحاء البلاد.

النوع الاجتماعي: حقوق المرأة تزداد سوءاً، فيما تتزايد المطالبة بالمساواة. تعتبر أكثرية العراقيين أنّ أوضاع حقوق المرأة في العراق تزداد سوءاً. فما زالت المرأة العراقية تواجه قيوداً كبيرة تطال حرياتها الشخصية، بما في ذلك عدم قدرتها على السفر بحرية، وتعرّضها للعنف الأسري، وانتشار التحرّش. وتجدر الإشارة إلى أنّ العديد من القيود التي تطال حقوق المرأة يردّ إلى الضغوطات المجتمعية، والأسرية، والدينية، فضلاً عن ثقافة العيب التي ترغم المرأة على فرض رقابة ذاتية على تحرّكاتها. مع ذلك، تعتقد أغلبية كبيرة من العراقيين بضرورة حصول المرأة على حقوق أكثر مما تتمتع به اليوم، رغم تسجيل بعض الانقسامات بين الجنسين حول هذه القضية، حيث تُعتبر حصة النساء الراغبات في تحصيل المزيد من الحقوق من أجل المرأة أكبر من حصة الرجال.

الأمن: ازدياد الثقة بالقوى الأمنية بالرغم من الخوف من ظهور داعش من جديد. يعتبر العراقيون، في بيئة ما بعد داعش، أنّ الوضع الأمني يشهد تحسّناً ملحوظاً، فتحظى قوى الأمن بنظرهم بتقدير كبير، بما في ذلك وحدات الحشد الشعبي. لكن بالرغم من تحسن الوضع الأمني، وارتفاع مستويات الثقة بالقوى الأمنية، ما زالت تساور الناس مخاوف كبيرة من عودة داعش أو تنظيمات إرهابية أخرى إلى البلاد. كما تسود بعض المخاوف في الغرب من فشل الحشد الشعبي في تحقيق الأهداف الأمنية المرصودة في البداية، بسبب إضافته أهدافاً طموحة جداً.

العدالة وحقوق الإنسان: المجتمعات المحلية غير مستعدة لدمج أرامل مقاتلي داعش وأطفالهم اليتامى. ما زال العراق يواجه تحدياً على صعيد كيفية التعامل مع عدد كبير من السكان المتضرّرين من النزاع في مرحلة ما بعد داعش. فيواجه أولئك الذين يُعتقد بأنهم ينتمون إلى داعش إقصاءً اجتماعياً يقوم على مزيج من اللوم الجماعي، وانعدام الثقة، وثقافة العيب، خاصةً وأنّ معظم العراقيين يتصارعون مع فكرة إعادة دمج الأرامل وأطفال مقاتلي داعش المتخلّى عنهم أو اليتامى في المجتمع. زد على ذلك أنّ العراقيين لا يثقون كثيراً بالمؤسسات التي يمكن أن تقدّم الإغاثة إلى هؤلاء الأشخاص، كالحكومة، والنظام القضائي، ومفوضية حقوق الإنسان.

نتائج الاستطلاع

أنكوتا هانسن، بغداد، ٢٠١٨ © المعهد الديمقراطي الوطني

كرم حصاوي، الموصل، ٢٠١٨ © المعهد الديمقراطي الوطني

لايزال المواطن العراقي يشعر بالاستياء

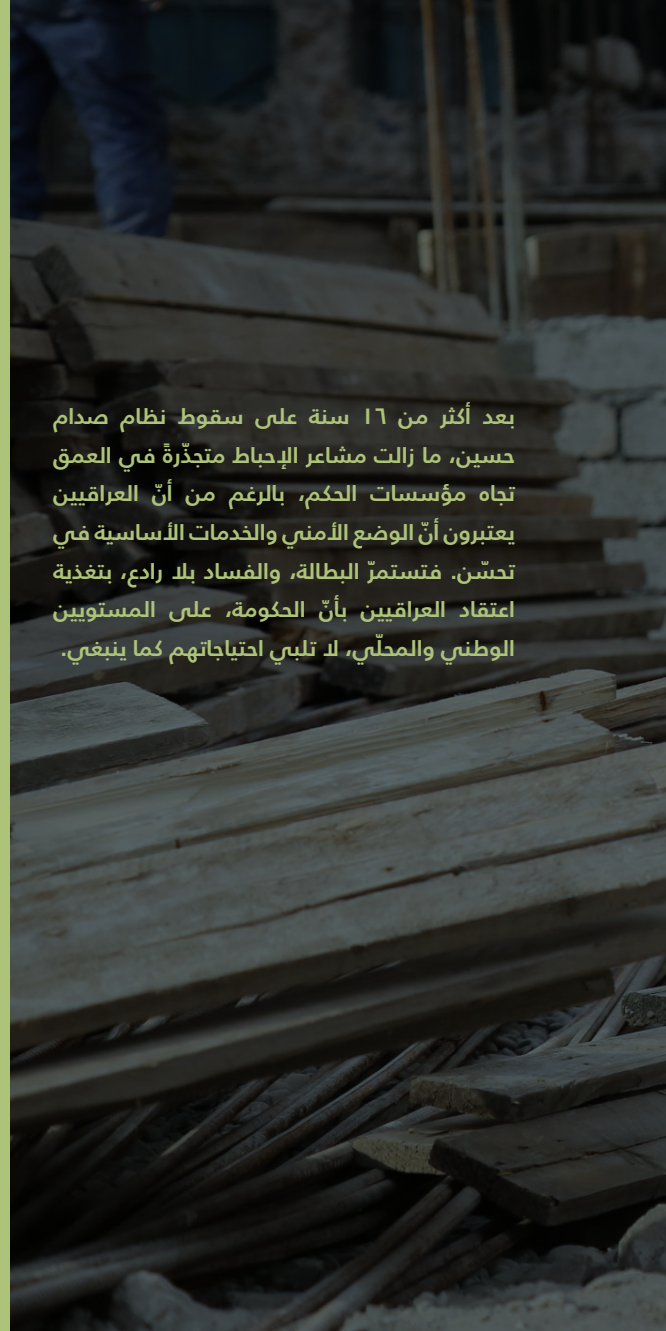

بعد أكثر من ١٦ سنة على سقوط نظام صدام حسين، ما زالت مشاعر الإحباط متجذّرةً في العمق تجاه مؤسسات الحكم، بالرغم من أنّ العراقيين يعتبرون أنّ الوضع الأمني والخدمات الأساسية في تحسّن. فتستمرّ البطالة، والفساد بلا رادع، بتغذية اعتقاد العراقيين بأنّ الحكومة، على المستويين الوطني والمحلّي، لا تلبي احتياجاتهم كما ينبغي.

ما زال التشاؤم سيد الموقف بين معظم العراقيين، بالرغم من تحسّن طفيف في المزاج العام. فيعتقد ٣ من كل ٤ عراقيين أنّ البلاد تسير في الاتجاه الخاطئ، في حين يعتقد ٢٤٪ أنها تسلك الاتجاه الصحيح، في زيادة قدرها ٣ نقاط بالمقارنة مع الاستطلاع الذي أُجري في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. أما التحسّن في المزاج العام، فمردّه بشكل أساسي إلى إجابات المستطلعين من إقليم كردستان العراق، حيث تمّ في الآونة الأخيرة حلّ النزاع بين السلطات المركزية والإقليم حول الموازنة العامة الخاصة بالإقليم، وكذلك الإجابات من البصرة حيث انحسرت موجة التظاهرات العامة ضد سوء الخدمات والفساد منذ الخريف الماضي.

العراقيون ينظرون إلى الحكومة المركزية باعتبارها حكومةً غير فعالة، فيما تحقق الحكومة المحلية نتيجةً أفضل بقليل. ينظر معظم العراقيين إلى الحكومة باعتبارها غير فعالة على المستويين الوطني والمحلي. ويعتبر ٣٠٪ فقط أنّ الحكومة العراقية فعالة جداً أو فعالة إلى حدّ ما، مسجّلين انخفاضاً بـ١٥ نقطة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٨. أما الحكومات المحلية، فتحقق نتيجةً أفضل بقليل، حيث يفيد ٣٧٪ من المستطلعين أنّ السلطات في مناطقهم فعالة جداً أو فعالة إلى حدّ ما، ويقول ٣٩٪ منهم في كردستان العراق بأن حكومة إقليم كردستان فعالة جداً او إلى حدّ ما. في المقابل، تنظر نسبة أقلّ- أي ٢٨٪- بعين إيجابية إلى مجالس المحافظات.

أما النظرة إلى المحافظين في مختلف المناطق، فتميل إلى أن تكون أكثر إيجابية من تلك المكوّنة تجاه الحكومة العراقية. ففي الجنوب، والغرب، وإقليم كردستان، من المرجح كثيراً أن يبدي العراقيون رضاهم عن المحافظ عوضاً عن قادة الحكومة المركزية. وفي الواقع، توافق الأكثرية، أو نسبة كبيرة من العراقيين في هذه المناطق الثلاث، على العمل الذي يقوم به المحافظ، باستثناء محافظة بغداد.

من الأمور الأخرى التي تؤثر سلباً على الآراء تجاه الحكومة، إلمام الشعب المحدود بأولويات الحكومة. فتفيد النسبة نفسها، أي ٧٤٪، أنها لا تملك فكرة عن أولويات الحكومة المحلية أو الحكومة العراقية. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه

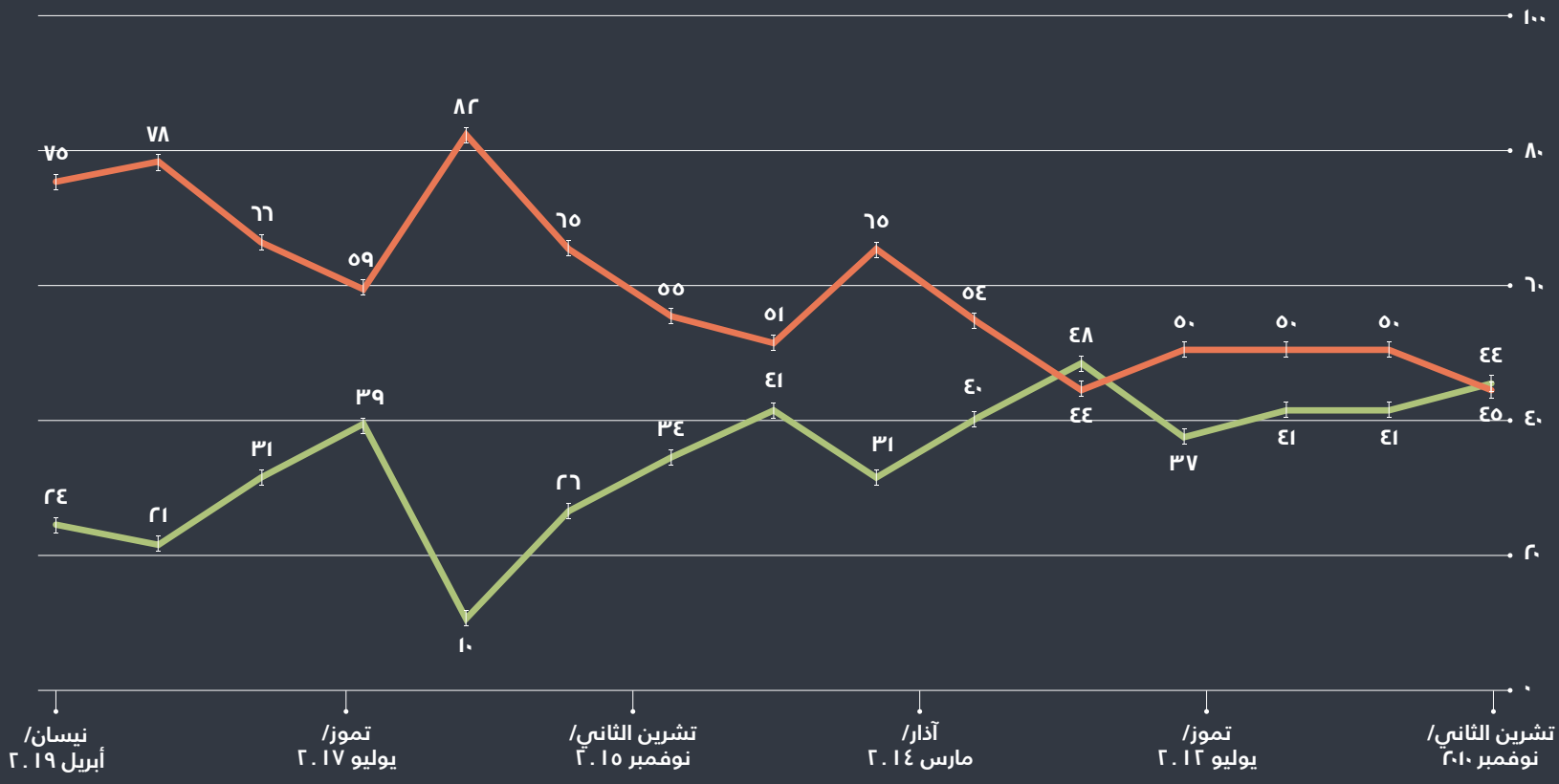

سؤال

بشكل عام، هل تعتقد بأنّ الأمور في العراق تسير بالاتجاه الصحيح أم بالاتجاه الخاطئ؟

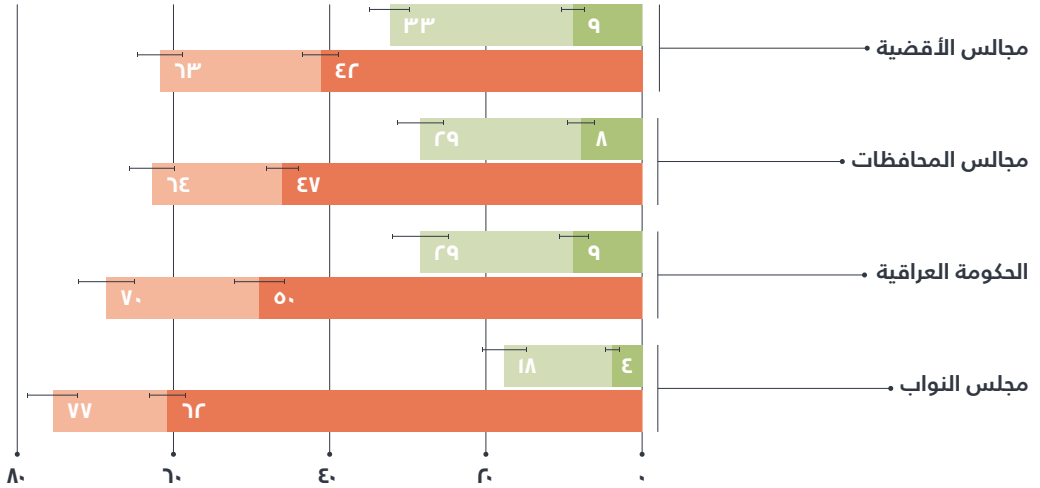

سؤال

سأقرأ عليك قائمةٍ تحتوي على أسماء مؤسسات. من فضلك أخبرني ما مقدار الثقة التي لديك تجاه كلّ واحدة من تلك المؤسسات. هل تثق بتلك المؤسسة كثيراً، إلى حد ما، أم لديك القليل من الثقة فقط، أم لا تثق بها إطلاقاً؟

النتائج لا تختلف عن نتائج البحوث السابقة، لا بل إنها تعكس افتقار الحكومة إلى استراتيجية تواصل فعالة مع المواطن العادي.

انعدام فرص العمل والفساد من أبرز المشاكل التي يصعب على الحكومة معالجتها. لعلّ أبرز القضايا التي تشغل بال العراقيين هي تفاقم البطالة والاعتقاد أنّ القادة الفاسدين يهدرون الثروة الوطنية. فتفيد أغلبية كبيرة جداً أنّ ثلاث مشاكل رئيسية تزداد سوءاً، هي: الفساد (يفيد ٨٣٪ أنه يزداد سوءاً)، وفرص العمل (٨٣٪) وكلفة المعيشة (٧٣٪)؛ مع الإشارة إلى أنّ المشكلتين الأوليين هما من أبرز المخاوف التي يريد المستطلعون من الحكومة أن تعالجها. ولعل مشاعر الاستياء هذه تجاه الوضع الاقتصادي تعزى، جزئياً، إلى عدم قيام الحكومة بتوفير الوظائف للعراقيين أو دفع رواتبهم. في الواقع، يعتمد العراقيون بشكل كثيف على الحكومة لتأمين رفاههم الاقتصادي، فيعتبر ٧٠٪ أنّه لا يمكن لوضعهم أن يتحسّن إلا من خلال الرواتب الحكومية ومساعداتها. في المقابل، يفيد أقلّ من شخص من أصل كل ٤ أشخاص أنه قادر على تحسين وضعه الاقتصادي الشخصي بشكل ملحوظ من دون مساعدة الحكومة. يؤكد هذا الأمر نتائج بحوث سابقة حول التوظيف، تثبت أنّ العراقيين يتوقعون من الحكومة بشكل أساسي، لا من القطاع الخاص، تأمين فرص عمل.

استمرار النظرة السلبية إلى الحكومة حتى مع شعور العراقيين بتحسن مستوى الخدمات الأساسية. تفيد أغلبية قدرها ٥٣٪ من المستطلعين أنّ الخدمات الأساسية تشهد تحسّناً (ارتفاع بـ١٥ نقطة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)، بما في ذلك ٧٤٪ في البصرة (ارتفاع بـ٣٦ نقطة منذ أكتوبر ٢٠١٨) التي شهدت حالة طارئة تمثلت بأزمة مياه حادة قبل أقلّ من عام. لكن من غير المعروف بعد ما إذا كانت هذه النتائج ستبقى على حالها خلال أشهر الصيف حين يرتفع الطلب على الكهرباء والماء. مع ذلك، لا يبدي العراقيون استعداداً للإقرار بفضل الحكومة في أداء مهامها الأساسية، لا سيما في ظلّ الظروف الاقتصادية الصعبة، وهو أمرٌ مفهوم.

اعتبار جهود إعادة الإعمار غير كافية في المناطق المحررة. تُعتبر الآراء متضاربة بشأن مدى استجابة الحكومة لإعادة إعمار المناطق التي كانت محتلةً من قبل داعش، مع تسجيل الآراء الأكثر سلبيةً في المناطق ذات الحاجة الماسة إلى إعادة الإعمار. ففي بغداد مثلاً، يفيد ٦٣٪ أنّ جهود الحكومة في مجال إعادة الإعمار تشهد تحسّناً، مقابل ٣٩٪ فقط في المناطق الغربية. ففي الغرب، تزداد الآراء السلبية تجاه إعادة الإعمار في نينوى (حيث يقول ٧٣٪ إنّ الأمر يزداد سوءاً، مع تسجيل ارتفاع بـ٩ نقاط) وكركوك (٦٢٪، ارتفاع بنقطتين)، في حين أنّ معظم المواطنين في الأنبار، وديالى، وصلاح الدين يعتبرون أنّ الأمر يشهد تحسّناً بالمقارنة مع نتائج تشرين الأول/

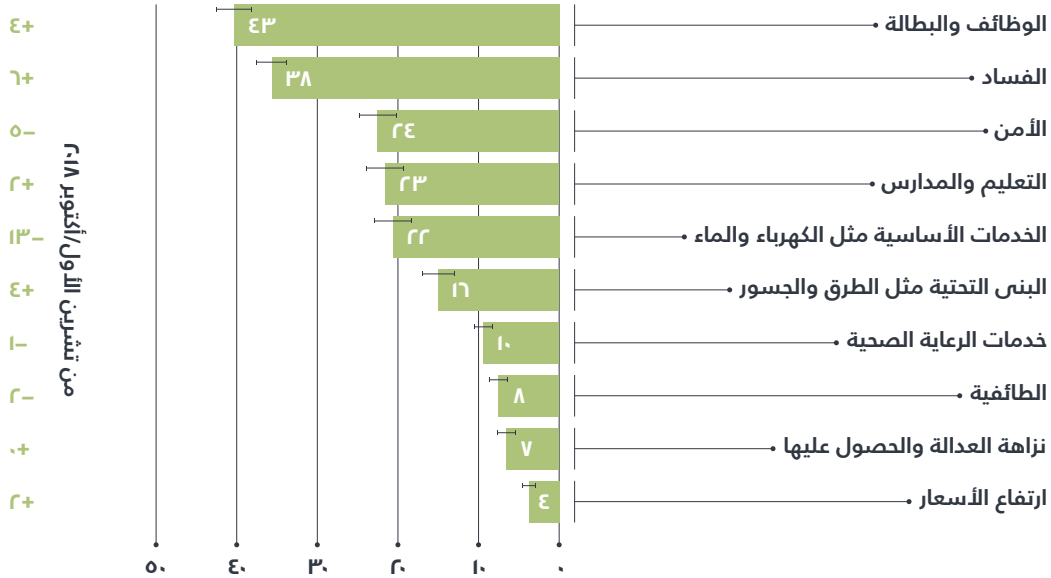

سؤال

سأقرأ عليك الآن قائمةً من القضايا التي قد تشغل بال البعض. أخبرني عن أهم قضيتين يتوجب على الحكومة العراقية معالجتهما بين هذه القضايا.

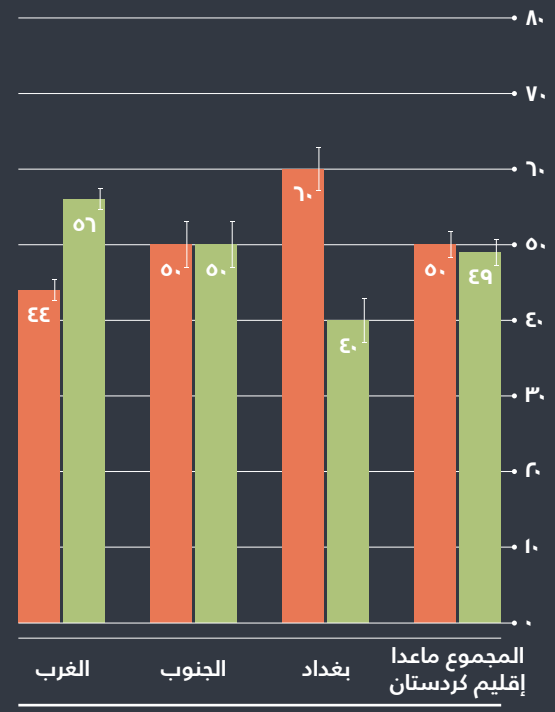

سؤال

كما تعلم، من المرجح إجراء الانتخابات القادمة لمجالس المحافظات في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. ربما لن يصوت بعض الأشخاص في هذه الانتخابات. ماذا عنك؟ هل من المؤكد أنك ستصوت، أم ستصوت على الأرجح، هل الفرصة ٥٠/٥٠، أو أنك لن تصوت في الانتخابات المقبلة لمجالس المحافظات؟

أكتوبر ٢٠١٨. وتُعتبر الآراء التي تفيد أنّ عملية إعادة الإعمار بطيئة وغير ملائمة مقلقةً بشكل خاص، لا سيما في ظل استمرار الشائعات عن انتشار خلايا داعش النائمة ومدى تأثيرها في المنطقة.

من غير المرجح أن يصوّت معظم العراقيين في انتخابات مجالس المحافظات. أدى الاستياء حيال النظام الحالي إلى تراجع الاهتمام بالمشاركة في الانتخابات. وكان معدّل المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية لعام ٢٠١٨ قد بلغ ٤٤،٥٪ لا أكثر، وهو معدّل يُعتبر منخفضاً في فترة ما بعد صدام. أما بالنسبة إلى انتخابات مجالس المحافظات القادمة، فقد تبيّن، للمرة الأولى في حوالى عقد من الزمن قام خلاله المعهد الديمقراطي الوطني بإجراء استطلاعات حول هذه المسألة، أنّ ٥٠٪ من المستطلعين ذكروا أنّ هناك احتمالاً بنسبة ٥٠٪ أو لا احتمال على الإطلاق بأن يشاركوا في عملية الاقتراع. ومع أنّ معدّل المشاركة في الانتخابات المحلية يكون أدنى في العادة، تبيّن الدراسة الحالية أنّ الآراء المتعلقة بالمشاركة الديمقراطية متدنية جداً، مما يمكن أن يطرح مشكلة شرعية بالنسبة إلى الحكومة المحلية القادمة. ومع أنّ موعد إجراء انتخابات مجالس المحافظات ما زال غير واضح المعالم بعد، فإنّ الموعد المحدّد والمتوقع في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ يعني أنّه ما زال بمقدور الحكومة إثبات التزامها بسنّ الإصلاحات الانتخابية المطلوبة بشدة لنيل ثقة الناخبين.

يبدي الناخبون استعداداً لتبديل انتماءاتهم الحزبية في انتخابات مجالس المحافظات. تسهم المفاوضات المطوّلة حول مسألة تشكيل الحكومة، وتفكّك بعض الائتلافات الانتخابية، فضلاً عن إحراز تقدّم بسيط فقط في معالجة مشاكل المواطنين اليومية، في تعاظم استعداد الناخبين لتغيير انتماءاتهم الحزبية. ومن بين العراقيين الذين أفادوا أنهم صوّتوا في انتخابات ٢٠١٨ البرلمانية، يقول عدد أكبر منهم إنهم يفضّلون تغيير تصويتهم على التصويت للائتلاف نفسه من جديد، أي بنسبة ٤٨٪ مقابل ٤٢٪. نتيجة لذلك، وبالإضافة إلى تدني المشاركة المتوقعة في الانتخابات، يشكّل هذا الأمر فرصةً بالنسبة إلى الأحزاب السياسية لتحسين صورتها من خلال حشد الناخبين والتفاعل معهم.

كرم حصاوي، الموصل، ٢٠١٨. © المعهد الديمقراطي الوطني

الفساد

يستشري في ثغرات الحوكمة

يبقى الفساد أحد أكبر المخاوف. مع تحسن النظرة إلى الوضع الأمني، يبقى الفساد وانعدام فرص العمل المحفزات الأكبر للآراء السلبية التي تحيط بمؤسسات الحكم في العراق. فقد أظهر الاستطلاع الجديد أنّ ١٣٪ من العراقيين فقط يعتقدون أنّ مكافحة الفساد تتحسن في العراق، مقابل ٨٣٪ ممن يعتبرون أنّ الفساد يزداد سوءاً. ولعل أعلى مستويات قلق سجّلتها استطلاعات المعهد الديمقراطي الوطني تجاه الفساد (٨٨٪) كانت عام ٢٠١٣، قبيل ظهور داعش. فتفيد الأكثرية أنّ الفساد يتفاقم في مختلف أنحاء العراق، مع نسبة هي الأعلى في إقليم كردستان العراق بلغت ٩٣٪. اليوم، يعتبر ٣٨٪ أنّ الفساد هو أحد الشاغلين الرئيسيين اللذين يجدر بالحكومة الوطنية معالجتهما، بزيادة ست نقاط منذ تشرين الأول/ أكتوبر. أما على مستوى حكومات المحافظات، فيفيد ٣٦٪ أنّ الفساد هو أبرز المخاوف التي يجب معالجتها، حيث يتصدّر قائمة المخاوف التي تضمّ أيضاً الاقتصاد، والمدارس، وإعادة الإعمار.

العراقيون أكثر قلقاً بشأن الفساد المستشري بين كبار المسؤولين الحكوميين. يرتبط القلق البالغ بشأن الفساد بالنظرة إلى كبار المسؤولين الحكوميين وكذلك بالفساد اليومي الذي يصادفه الأشخاص. فتفيد نسبة كبيرة من العراقيين تبلغ ٨٢٪ عن قلقها البالغ أو الشديد حيال الفساد المستشري بين كبار المسؤولين الحكوميين. كذلك تستقطب المجالات التي قد يختبر فيها الأشخاص الفساد بشكل مباشر في حياتهم اليومية قلقاً كبيراً، حيث يفيد ٧٢٪ أنهم قلقون للغاية أو قلقون جداً بشأن الفساد المستشري في قطاع التعليم، فيما يبدي ٦٨٪ قلقاً بالغاً أو شديداً حيال الفساد في نظام الرعاية الصحية. وبشكل عام، يقول أكثر من ثلاثة عراقيين من أصل عشرة أنهم مرغمون على تقديم هدايا أو مبالغ غير رسمية في نصف عدد المرات على الأقل التي يحتاجون فيها إلى إنجاز معاملة في دائرة حكومية. أما بالنسبة إلى الآراء الأكثر إيجابية حول القوى الأمنية، فقد تدنّى مستوى القلق المتعلق بالفساد في الشرطة، والجيش، وجهاز مكافحة الإرهاب في العراق.

الرجال الشباب هم الأكثر قلقاً بشأن الفساد. يركّز العراقيّون الشباب بشكل خاص على الفساد، لا بل إنّه

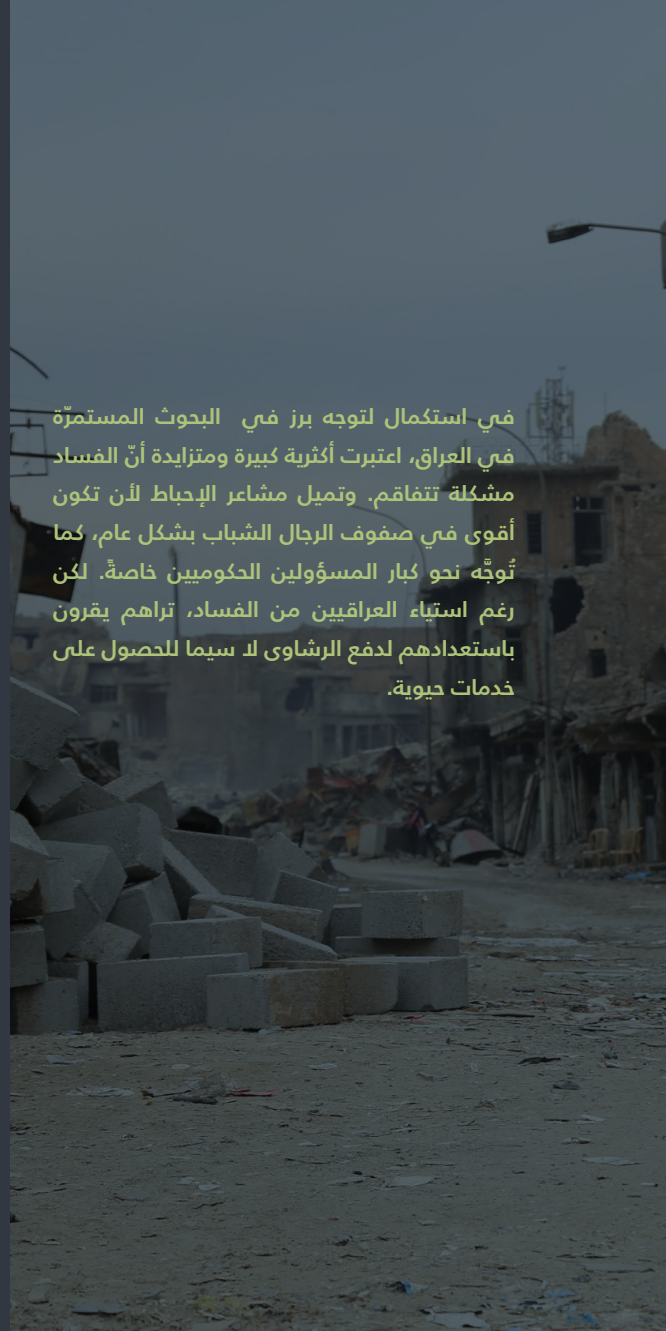

في استكمال لتوجه برز في البحوث المستمرّة في العراق، اعتبرت أكثرية كبيرة ومتزايدة أنّ الفساد مشكلة تتفاقم. وتميل مشاعر الإحباط لأن تكون أقوى في صفوف الرجال الشباب بشكل عام، كما تُوجَّه نحو كبار المسؤولين الحكوميين خاصةً. لكن رغم استياء العراقيين من الفساد، تراهم يقرون باستعدادهم لدفع الرشاوى لا سيما للحصول على خدمات حيوية.

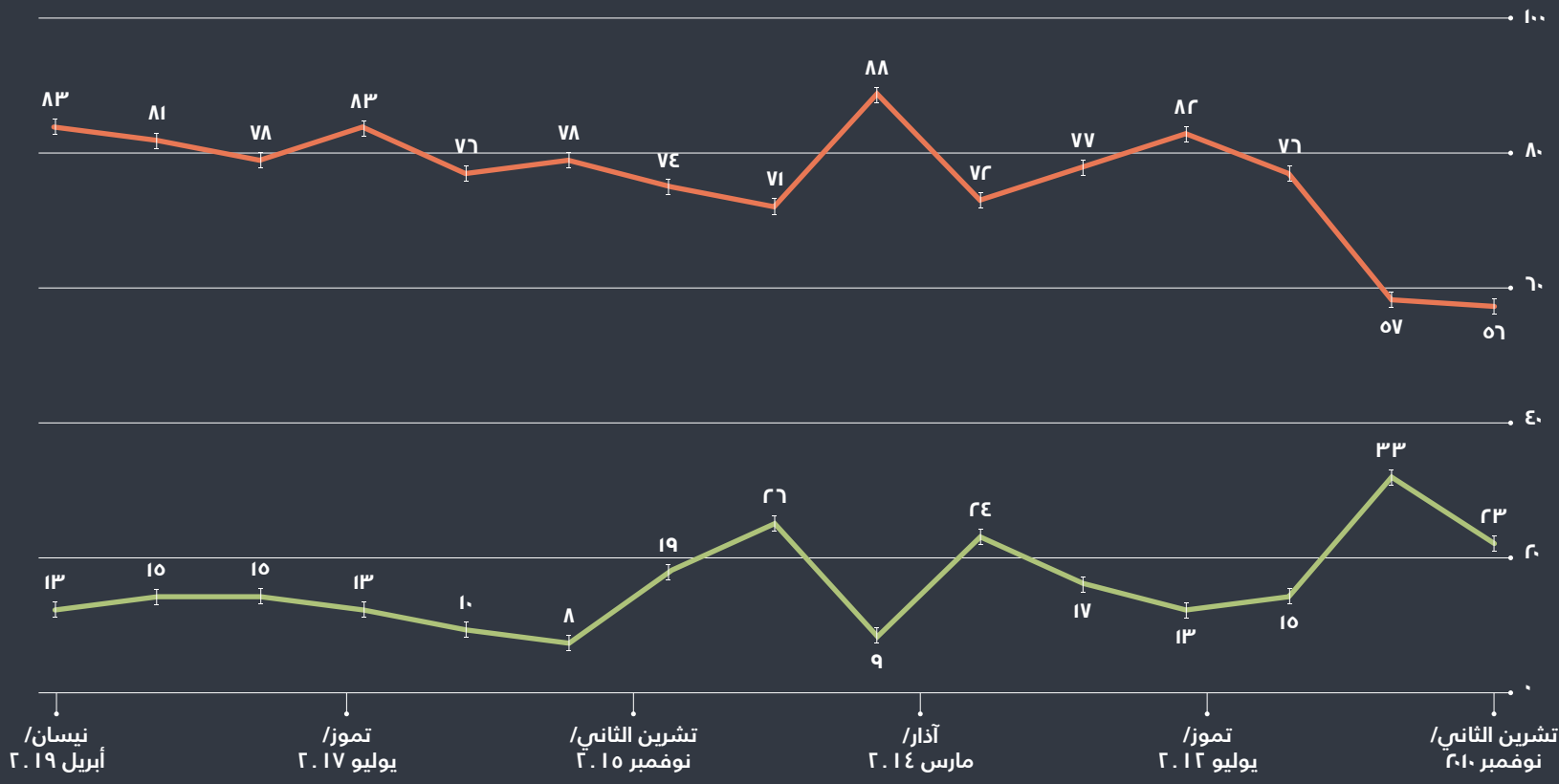

أسوأ أفضل

سؤال

سأقرأ عليك الآن قائمةً من القضايا. رجاءً، أخبرني إذا كنت تعتقد بأن هذه القضايا تتحسّن (أفضل) أم تسوء (أسوأ) في العراق: الفساد.

الشاغل الذي يأتون على ذكره غالباً. أما النساء، فيركّزن بدرجة أقل نسبياً على الفساد في معظم المجالات، ومرد ذلك على الأرجح إلى تقييد حركتهن، وتعاملهنّ بدرجة أقلّ مع الموظفين الحكوميين، مما يقلّل من احتمالات تعاملهنّ بشكل مباشر مع مرتكبي الفساد. في الواقع، من المرجح أن تقول المرأة، بمعدل يفوق الرجل بـ١١ نقطة (٧٤٪ مقابل ٦٣٪)،أنه نادراً ما يُطلب منها دفع رشوة عند التعامل مع مسؤولين حكوميين، أو أنّ هذا الأمر غير متوقع منها بتاتاً.

الفساد- أحد أبرز المحفزات المتعددة للتظاهرات العامة.

يوافق أكثر من اثنين من أصل كل ثلاثة عراقيين (٦٨٪، أي بانخفاض ثماني نقاط) على التظاهرات العامة، بما في ذلك أغلبية كبيرة في مناطق بغداد والجنوب والغرب. أما من يعتبر الفساد أهم المخاوف على المستوى الوطني أو مستوى المحافظة، فمن الأرجح أن يوافق على هذه التظاهرات بنسبة أكبر بشكل بسيط، مما يفترض أنّ انعدام الفرص وسوء الخدمات يؤديان دوراً أساسياً أيضاً.

يعتقد نصف العراقيين أنّ الرشاوى أمر مقبول للحصول على خدمات حكومية. فبالرغم من مستويات قلق شديدة من الفساد، يظهر بعض العراقيين تقبلاً لدفع رشاوى مقابل إنجاز أمور معينة في حياتهم الشخصية. بالفعل، يفيد أكثر من عراقي واحد من أصل أربعة أنه أمر مقبول في كل المعاملات مع الموظفين الحكوميين أو معظمها، في حين يقول ٥٪ آخرون أنه مقبول في نصف عدد

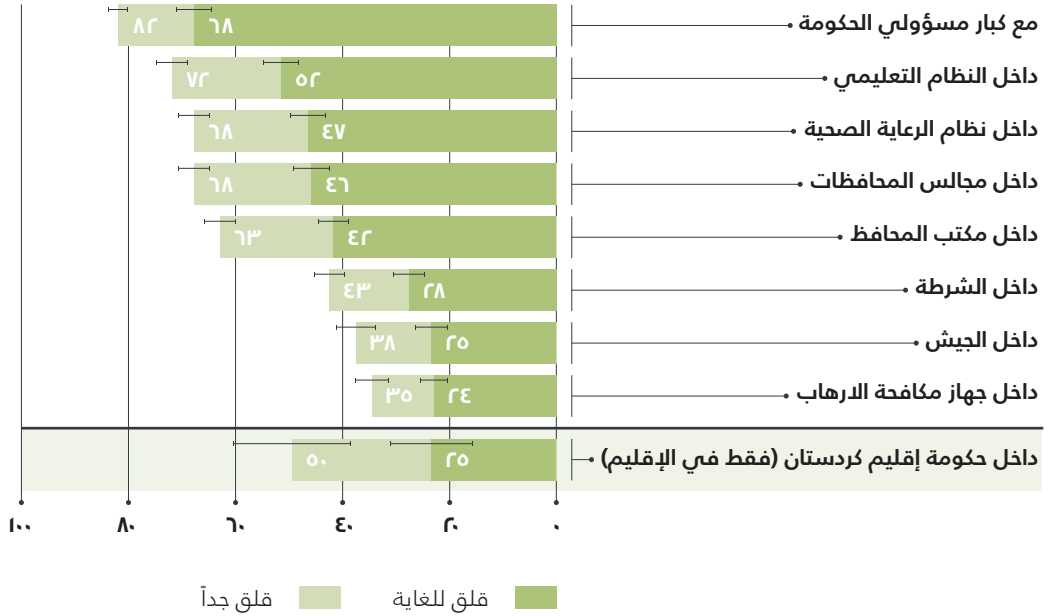

سؤال

سوف أقرأ عليك الآن قائمة بأنواع الفساد. لكل واحد منها، من فضلك أخبرني عن مدى قلقك، إن كنت قلقاً للغاية، قلقاً جداً، نوعاً ما، قليلاً، أو غير قلق على الإطلاق.

المرات، ١٧٪ أنه غير مقبول إلا نادراً. وتفيد أغلبية بسيطة قدرها ٥٢٪ أنه غير مقبول على الإطلاق.

يُعتبر قبول الرشاوى أعلى في الأماكن التي يعتمد فيها الناس على أنفسهم للبقاء أو لتأمين كفافهم الاقتصادي. فيقول ثلاثة أشخاص من عشرة على الأقل إنّ استعمال الرشاوى أمرٌ مقبول جداً أو مقبول إلى حدّ ما بهدف نيل وظيفة أو ترقية، أو الحصول على إعانة من أجل إعادة الإعمار، أو تعويض، أو أدوية، أو خدمة أسرع في المستشفيات. فتكون البدائل، بالنسبة إلى العراقيين الذين يصادفون مثل هذه الظروف، قليلةً غالباً، مما يدفع الكثيرين إلى الرضوخ لحلّ وسط والاستسلام لدفع الرشاوى. جديرٌ بالذكر أنّ أقلّ من ٢٠٪ صرّحوا أن دفع رشوة إلى شرطي، أو ضابط أمن، أو قاضٍ، أو للحصول على معاملة متميّزة في قطاع التعليم أمر مقبول جداً أو مقبول إلى حدّ ما.

الفساد مقبول بدرجة أقلّ في إقليم كردستان العراق.

يُعتبر التركيز على الفساد ورفضه أعلى في إقليم كردستان عادةً، وهو أمرٌ أثبتته معظم الاستطلاعات الأخيرة. فقد أفاد نصف المشاركين في الاستطلاع في إقليم كردستان أنّ الفساد هو أحد أبرز مشكلتين يتطلّعون إلى أن تعالجهما الحكومة العراقية. وبخلاف بقية أنحاء البلاد، أبدى المواطنون في إقليم كردستان قلقاً كبيراً من الفساد في القوى الأمنية العراقية، كالشرطة والجيش. مع ذلك، أضافوا أنّ الفساد منتشر في إقليم كردستان أيضاً. فقد أفاد نصف أولئك المقيمين في الإقليم أنهم يشعرون بقلق بالغ أو كبير من الفساد ضمن حكومة إقليم كردستان. جديرٌ بالذكر أنّ هناك قدراً أقلّ من التسامح في إقليم كردستان تجاه الرشاوى، حيث تفيد أكثرية ساحقة، ٩٥٪، أنّ دفع رشوة أمر غير مقبول بتاتاً أو مقبول في حالات نادرة فقط. وحتى بشأن القضايا التي أبدى فيها عراقيون آخرون استعداداً لدفع رشاوى، مثلاً للحصول على وظيفة أو أدوية، يعتبر هامش التسامح المعلن تجاه تقديم الهدايا غير الرسمية أو الرشاوى من أجل إنجاز الأمور المطلوبة ضئيلاً جداً.

كرم حصاوي، الموصل، ٢٠١٨ © المعهد الديمقراطي الوطني

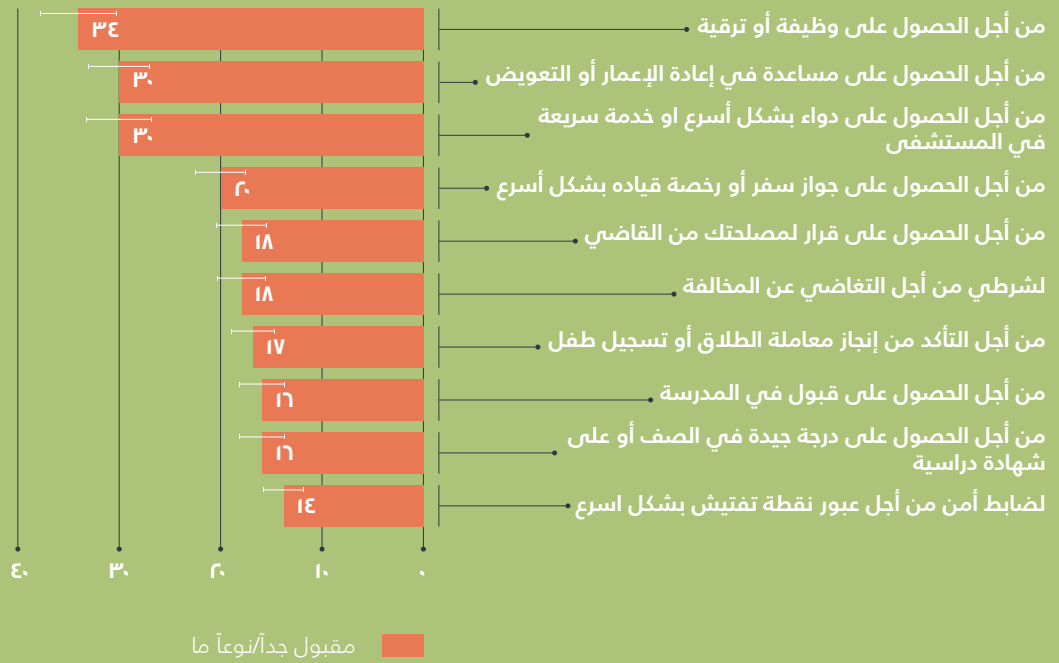

سؤال

بالنسبة إلى كلٍ من التالي، من فضلك أخبرني ما مدى مقبولية إعطاء هدية أو مبلغ غير رسمي مقابل شيء ما- مقبول جداً، أو مقبول نوعاً ما، أو بالكاد مقبول، أو غير مقبول على الإطلاق.

محمد عبدالله، كركوك، ٢٠١٨ © المعهد الديمقراطي الوطني

الهوية العراقية تتوحّد وتتعزّز لكنّ السياسة تُعتبر مسببةً للانقسام

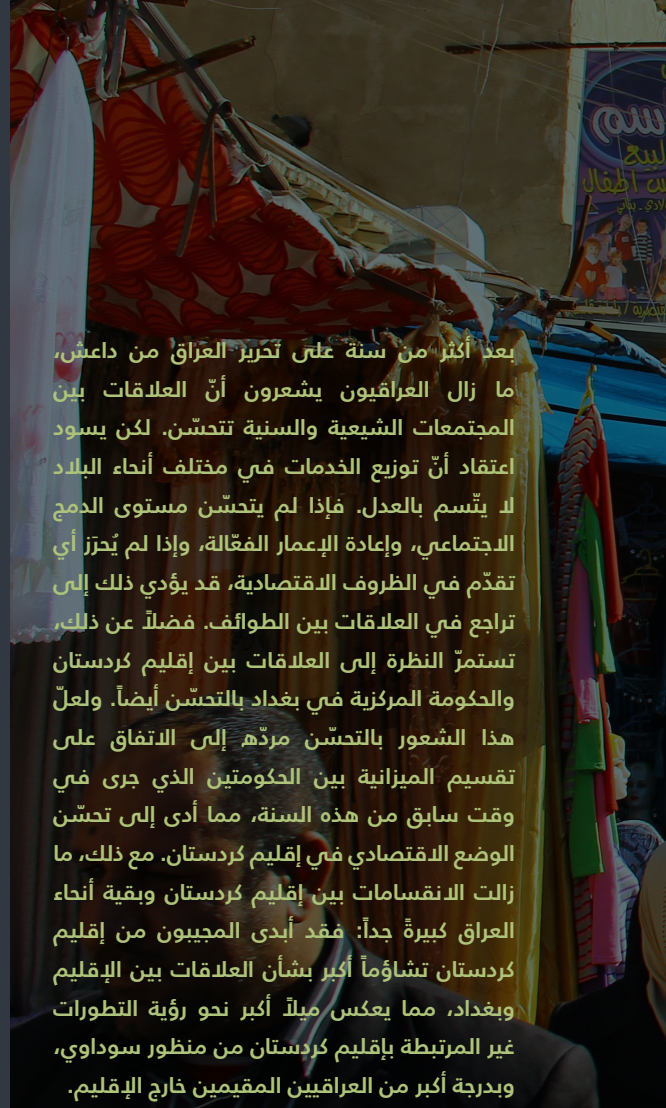

بعد أكثر من سنة على تحرير العراق من داعش، ما زال العراقيون يشعرون أنّ العلاقات بين المجتمعات الشيعية والسنية تتحسّن. لكن يسود اعتقاد أنّ توزيع الخدمات في مختلف أنحاء البلاد لا يتّسم بالعدل. فإذا لم يتحسّن مستوى الدمج الاجتماعي، وإعادة الإعمار الفعّالة، وإذا لم يُحرَز أي تقدّم في الظروف الاقتصادية، قد يؤدي ذلك إلى تراجع في العلاقات بين الطوائف. فضلاً عن ذلك، تستمرّ النظرة إلى العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد بالتحسّن أيضاً. ولعلّ هذا الشعور بالتحسّن مردّه إلى الاتفاق على تقسيم الميزانية بين الحكومتين الذي جرى في وقت سابق من هذه السنة، مما أدى إلى تحسّن الوضع الاقتصادي في إقليم كردستان. مع ذلك، ما زالت الانقسامات بين إقليم كردستان وبقية أنحاء العراق كبيرةً جداً: فقد أبدى المجيبون من إقليم كردستان تشاؤماً أكبر بشأن العلاقات بين الإقليم وبغداد، مما يعكس ميلاً أكبر نحو رؤية التطورات غير المرتبطة بإقليم كردستان من منظور سوداوي، وبدرجة أكبر من العراقيين المقيمين خارج الإقليم.

تكتسب الهوية العراقية زخماً فيما تتراجع الطائفية. يفيد ما يقلّ قليلاً عن عراقيين اثنين من أصل ٣ (٦٣٪) أنّ الطائفية في البلاد تتحسّن، كما يقول ٣ من أصل ٤ تقريباً (٧٤٪) إنّ العلاقات بين السنّة والشيعة تتحسّن. فضلاً عن ذلك، يميل العراقيون، بمعدّل أربعة أضعاف أكثر من غيرهم، إلى التعريف عن أنفسهم كعراقيين أولاً، عوضاً عن ذكر دينهم أو طائفتهم. في الواقع، يعرّف حوالى ٣ من أصل ٤ أشخاص تقريباً في بغداد والغرب والجنوب عن أنفسهم كعراقيين أولاً. في المقابل، يعرّف ١٤٪ فقط من الأشخاص عن أنفسهم استناداً إلى ديانتهم أو طائفتهم أولاً في حين يتماهى ٩٪ مع عشيرتهم قبل كلّ شيء.

الانقسامات تغذّيها السياسة والفجوة بين المواطنين والدولة. مع أنّ العراقيين يتمتعون بهوية مشتركة ويشعرون أنّ العلاقات بين الشيعة والسنّة تتحسّن، يبقى الشعور بالانقسام مهيمناً على البلاد. فقد أفادت أكثرية تبلغ ٦٤٪ أنّ البلاد منقسمة لا موحّدة. وحدها بغداد، وهي المنطقة الأكثر تنوّعاً، عبّرت فيها الأكثرية عن الوحدة، في حين أنّ أكثريات كبيرة في الجنوب والغرب وإقليم كردستان أفادت أنّ البلاد أكثر انقساماً. ومردّ هذا الشعور بالانقسام إلى النزاعات المتعلّقة بالسياسة والسياسيين، فضلاً عن البلدان الأجنبية التي تبسط تأثيرها في العراق. كما تبيّن الاستطلاعات السابقة، لا يُلاحظ هذا التوجّه في الانقسامات وفقاً لاعتبارات دينية أو إثنية بالضرورة، بل قد يكون عبارة عن انقسام ما بين المواطن والحكومة أحياناً. فقد أفاد أكثر من النصف (٥٢٪) أنّ أحد أبرز الانقسامين اللذين يواجههما العراق هو الانقسام بين الأحزاب السياسية، في حين اعتبر ٣٢٪ أنّ الانقسام الأكبر هو ما بين السياسيين والمجتمع. فضلاً عن ذلك، صرّح ٣٩٪ آخرون أنّ أحد أبرز الانقسامين اللذين يواجههما العراق هو الانقسام بين البلدان التي تبسط نفوذها على العراق، كالولايات المتحدة وإيران. في المقابل، يقول ٢٨٪ فقط إنّ الانقسام الأكبر هو ما بين السنة والشيعة.

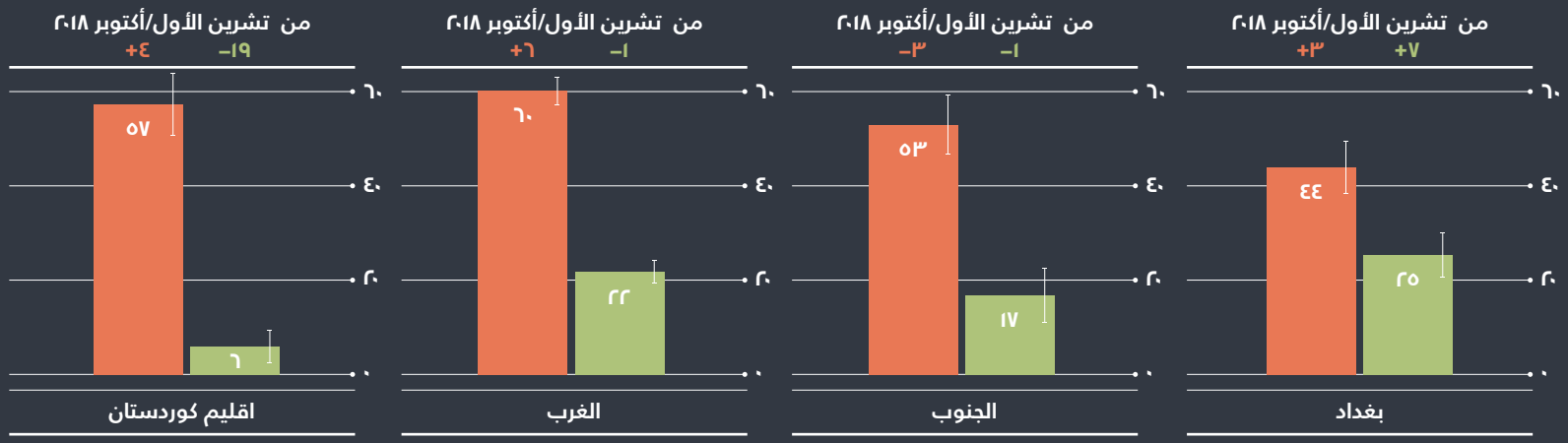

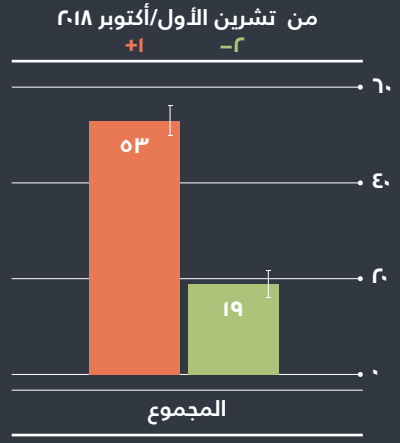

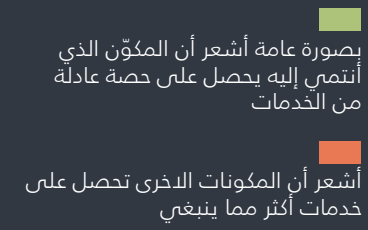

سؤال

سأقرأ عليك الآن مقولتين. أريد منك أن تخبرني أيهما أقرب لوجهة نظرك: بصورة عامة، أشعر أنّ المكوّن الذي أنتمي إليه يحصل على حصة عادلة من الخدمات. أشعر أنّ المكونات الأخرى تحصل على خدمات أكثر مما ينبغي.

التماسك الاجتماعي: الهوية العراقية تتوحد وتتعزز لكنّ السياسة تُعتبر مسببةً للانقسام

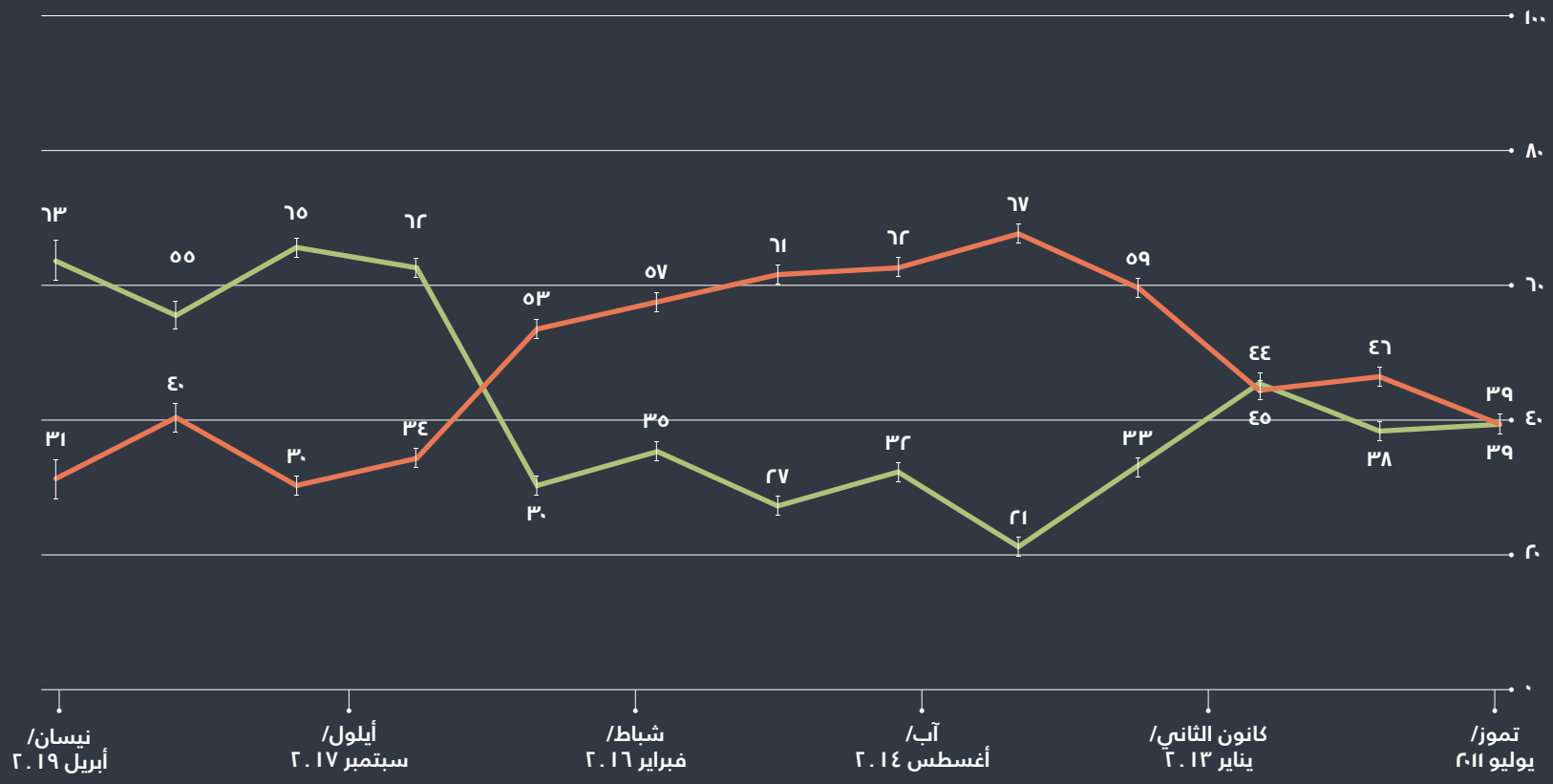

سؤال

سأقرأ عليك الآن قائمةً من القضايا. رجاءً، أخبرني إذا كنت تعتقد بأن هذه القضايا تتحسن أم تسوء في العراق: الطائفية

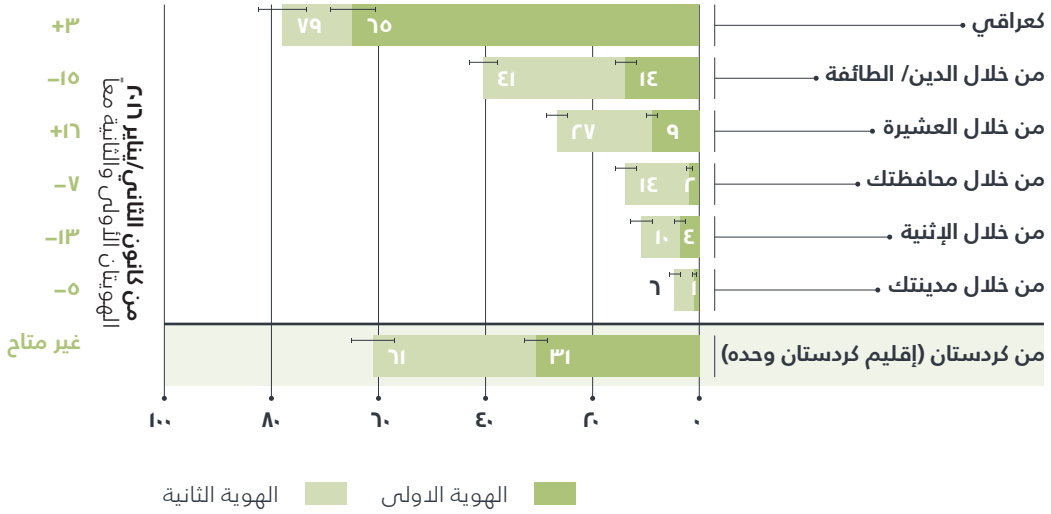

سؤال

الآن، سوف أقرأ عليك الآن قائمةً من الطرق المختلفة التي يعرف فيها الناس عن أنفسهم. تخيل أنّ شخصاً تثق به يسألك عن هويتك وخلفيتك. من القائمة التالية، ما هي الطريقة الأولى التي ستعرّف بها عن نفسك؟

العلاقات بين إربيل وبغداد تتحسّن. على حدّ ما بيّنته الأبحاث السابقة، اتسم الآراء في إقليم كردستان بقدر أكبر من السلبية تجاه مفهوم التماسك الوطني بالمقارنة مع بقية أنحاء البلاد. فلا يشعر إلا ٦٪ في إقليم كردستان أنّ الطائفية تتحسّن، كما أنّ ٣٪ فقط يقولون إنّ العراق على الأغلب دولة موحّدة. ولا يعرّف إلا ١٪ فقط من الأشخاص في إقليم كردستان عن أنفسهم كعراقيين أولاً، بينما يعتبر ٥١٪ أنهم كُرد في المقام الأول أو من إقليم كردستان العراق. ومع أنّ المشاركين من كردستان العراق يعتبرون أنّ الوحدة في العراق لا تتحسن، فقد تحسّنت نظرة البعض إلى العلاقات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد. فيقول واحد من أصل ٤ من المشاركين في إقليم كردستان اليوم أنّ هذه العلاقات تتحسّن، وهي زيادة قدرها ١٦ نقطة بالمقارنة مع أوائل ٢٠١٨. أما خارج نطاق الإقليم، فيشعر ٤٨٪ اليوم أنّ العلاقات بين إقليم كردستان وبقية أنحاء البلاد تتحسّن، وهو شعور بدا ثابتاً على مدى خمس جولات من أبحاث الاستطلاعية تعود إلى ٢٠١٥. بالفعل، تحسّن المزاج بشكل عام في إقليم كردستان، بعد الاتفاق على تقسيم الميزانية الذي طال انتظاره، ورغبة أبرز الأحزاب الكردية بالمشاركة في العملية السياسية بعد انتخابات برلمان كردستان- العراق (التي جرت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨)، حيث يشعر ٤٣٪ اليوم أنّ اقليمهم يسلك الاتجاه الصحيح، بزيادة قدرها ١١ نقطة بالمقارنة مع العام الماضي.

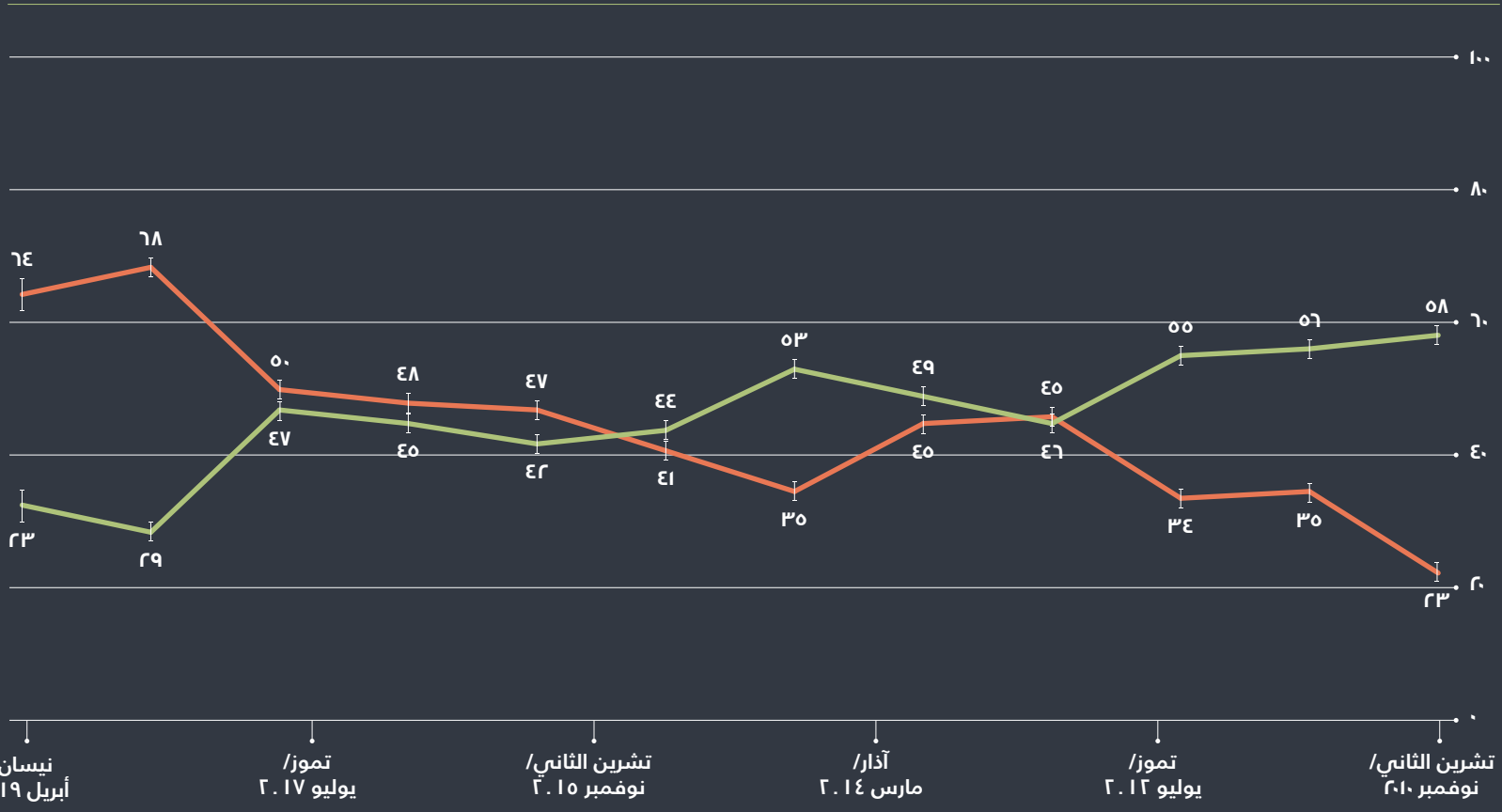

سؤال

سأقرأ عليك الآن مقولتين. أريد منك أن تخبرني أيهما أقرب لوجهة نظرك.

التماسك الاجتماعي: الهوية العراقية تتوحد وتتعزز لكنّ السياسة تُعتبر مسببةً للانقسام

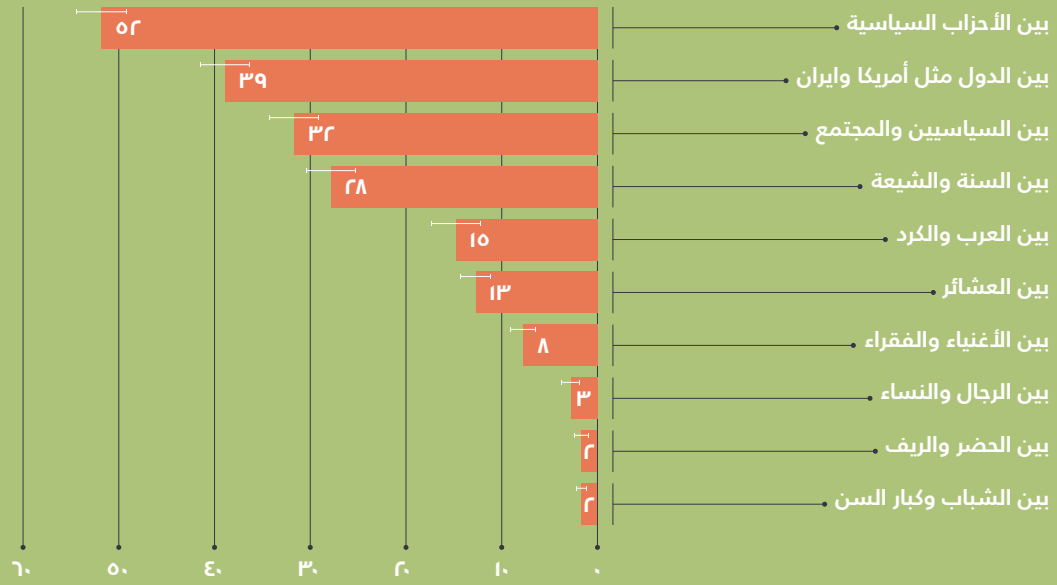

سؤال

سوف أقرأ عليك الآن قائمة من الانقسامات المختلفة التي يرى بعض الناس أنّ العراق يواجهها. أيّ انقسامين بين قائمة هذه الانقسامات يشكّلان مصدر القلق الأكبر بالنسبة إليك في العراق؟

التماسك الاجتماعي: الهوية العراقية تتوحد وتتعزز لكنّ السياسة تُعتبر مسببةً للانقسام

عمر عبد القادر، بغداد ٢٠١٨ © المعهد الديمقراطي الوطني

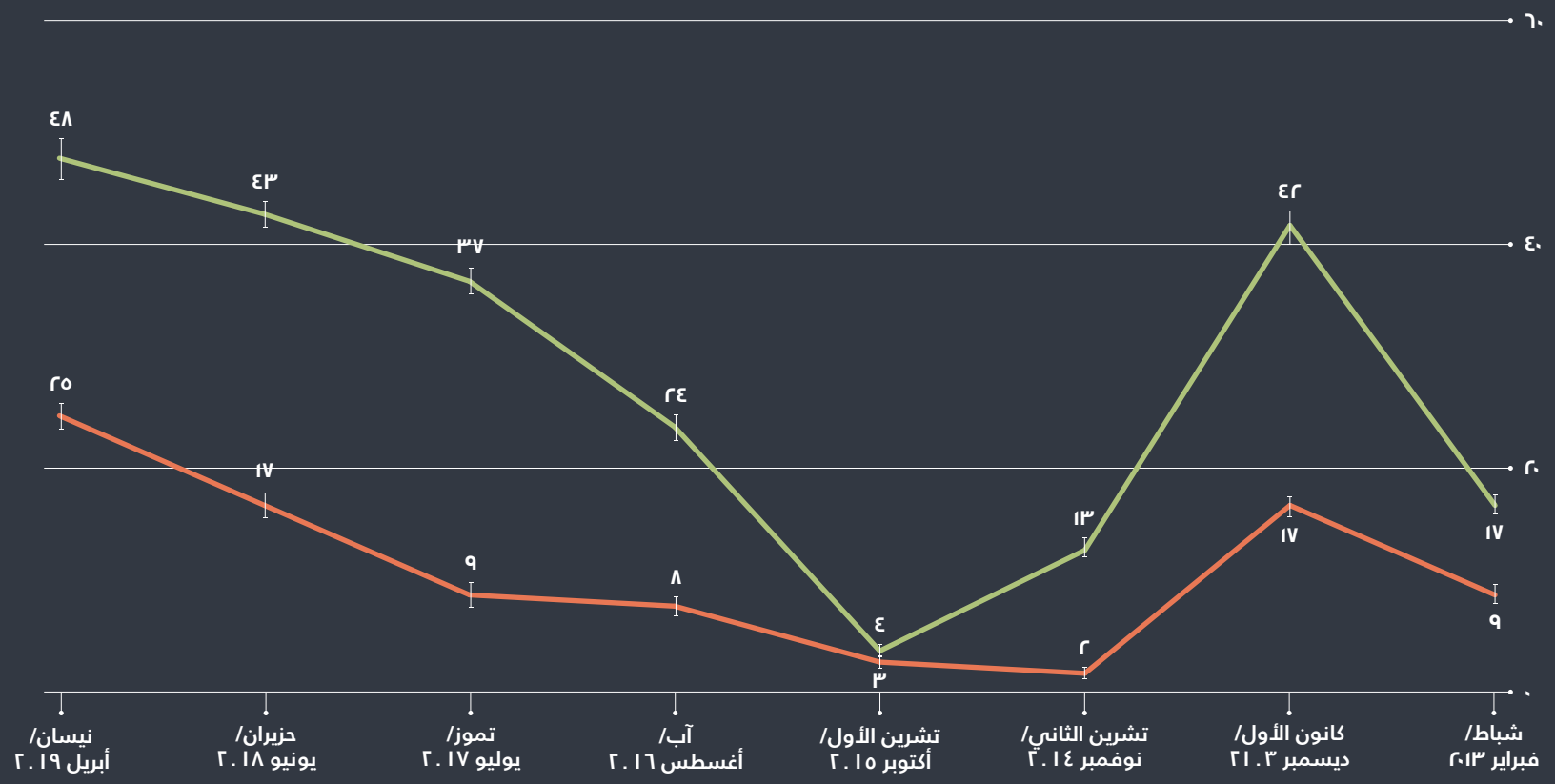

سؤال

سأقرأ عليك الآن قائمة من القضايا. رجاءً، أخبرني إذا كنت تعتقد بأن هذه القضايا تتحسن أم تسوء في العراق: (العلاقات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية.) ملاحظة: يقول ٪ "أفضل".

كرم حصاوي، الموصل، ٢٠١٨ © المعهد الديمقراطي الوطني

حقوق المرأة تزداد سوءاً فيما تتزايد المطالبة بالمساواة

تُعتبر المرأة في العراق عند منعطف محوري بدلاً من أن تكون سالكةً طريقاً نحو المساواة، حيث تواجه، على السواء، فرصاً لتحسين وضعها وصدّاً من قبل أصحاب القيم التقليدية. وما زالت المرأة العراقية تواجه عقبات كبيرة تحدّ من حرياتها الشخصية، بما في ذلك عدم قدرتها على السفر بحرية، وانتشار التحرّش، والعنف الأسري. وتجدر الإشارة إلى أنّ العديد من القيود التي تطال حقوق المرأة يردّ إلى الضغوطات المجتمعية، والأسرية، والدينية، فضلاً عن ثقافة العيب التي ترغم المرأة على فرض رقابة ذاتية على تحرّكاتها، وتعرقل جهودها للوصول إلى قدر أكبر من المساواة.

حقوق المرأة تزداد سوءاً. يظهر الاستطلاع الجديد أنّ المطالبة بالمساواة بين الجنسين تتجاوز واقع الديناميات الجنسانية السائدة في العراق اليوم. فتعتقد أكثرية كبيرة تبلغ ٥٤٪ أنّ حقوق المرأة تزداد سوءاً، بما في ذلك أكثرية المستطلعين في بغداد والجنوب والغرب في العراق. وكما هي الحال بالنسبة إلى العديد من القضايا، تختلف الآراء في إقليم كردستان العراق: فتعتبر أكثرية قدرها ٧٠٪ أنّ المرأة تُعامل فعلاً على قدم المساواة مع الرجل. لكن مع ذلك، يعتبر ٢٠٪ فقط أنّ حقوق المرأة آيلة إلى تحسّن، في انخفاض قدره ٢٦ نقطة منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

ارتفاع المطالبة بالمساواة. بالرغم من الآراء التي تقول إنّ المساواة تسوء في العراق، يبدي العراقيون رغبة قوية جداً في أن تكسب المرأة مزيداً من حقوقها. فتعتقد أكثرية قدرها ٧٣٪ أنّه يجدر بالرجل والمرأة التمتع بحقوق متساوية، فيما يعتقد ٦٢٪ أنّه يجدر بالمرأة أن تكسب مزيداً من الحقوق بالمقارنة مع تلك التي تتمتع بها اليوم. وفي الواقع، من المرجّح جداً أن تعتبر النساء أكثر من الرجال إنّ المرأة تحتاج لكسب المزيد من الحقوق، مع الإشارة إلى أنّ أغلبية ضئيلة من الرجال تبلغ ٥١٪ توافق هذا الرأي، في حين يعارضه ١٨٪ فقط. مع ذلك، وفق ما أظهرته استطلاعات الرأي الماضية، يُعتبر دعم حقوق المرأة، كمفهوم مجرّد، أكثر شيوعاً من الاستعداد للطعن في أدوار الجنسين التقليدية السائدة على أرض الواقع، بهدف إرساء هذه الحقوق فعلاً.[٣]

انتشار التحرّش بالمرأة. تؤكّد نتائج الاستطلاع الحالي ما سبق أن توصّل إليه بحث مستقل آخر صدر مؤخراً[٤]، بيّن أنّ انتشار التحرش والتسامح مع هذه الظاهرة يساعدان في تفسير بعض أوجه التناقض بين المطالبة بالمساواة بين الجنسين نظرياً وواقعها على الأرض. وقد اتفق

٣ المعهد الديمقراطي الوطني، العراقيون يطالبون الحكومة الجديدة بفرص العمل والخدمات وإعادة الإعمار، ص. ٥٤-٥٥، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٤ المعهد الديمقراطي الوطني، إتاحة فرص جديدة للمرأة في العراق، تقرير عن نقاشات مجموعات التركيز في العراق، ص. ١٧، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

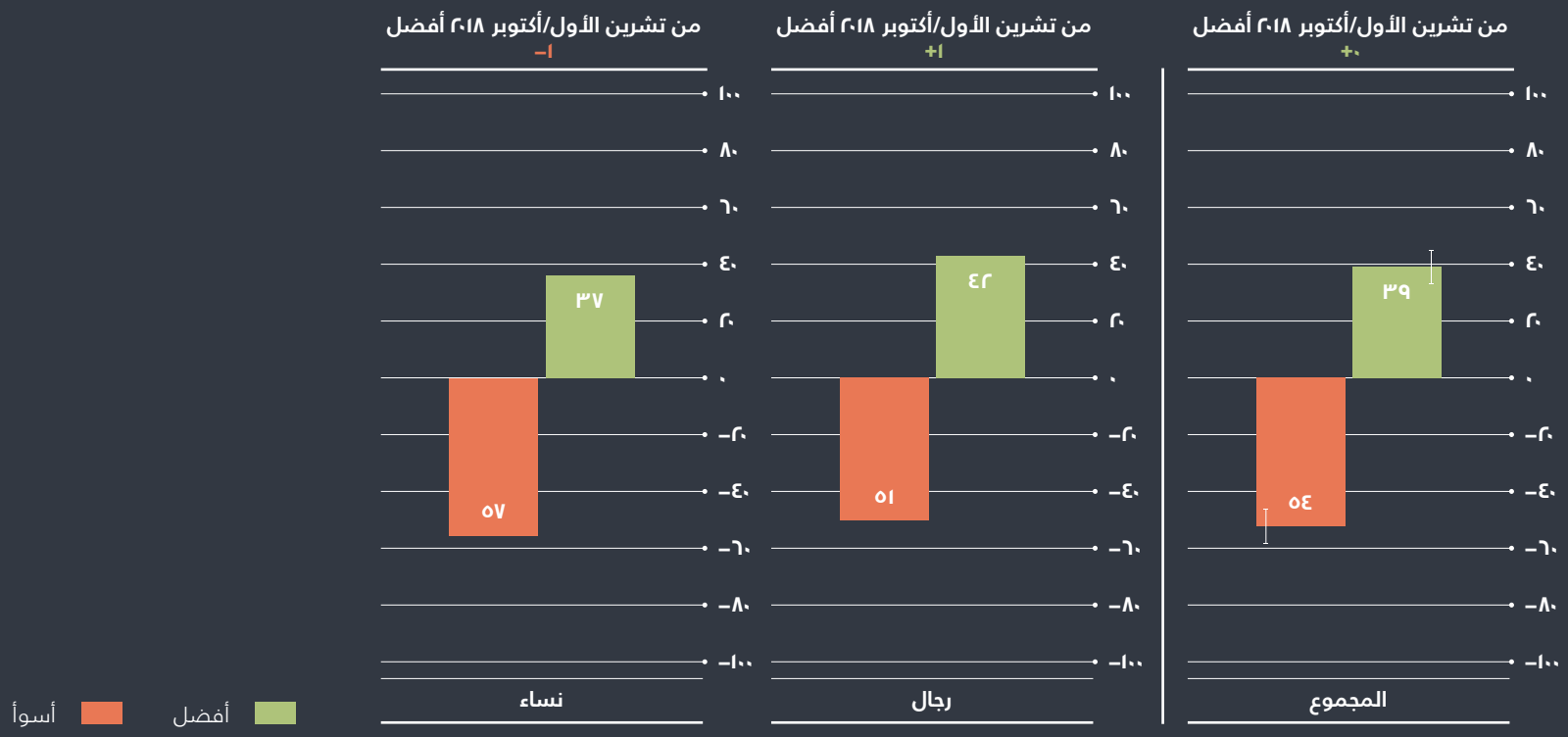

سؤال

سأقرأ عليك الآن قائمة من القضايا. رجاءً، أخبرني إذا كنت تعتقد بأن هذه القضايا تتحسن أم تسوء في العراق: حقوق المرأة.

النوع الاجتماعي: حقوق المرأة تزداد سوءاً فيما تتزايد المطالبة بالمساواة

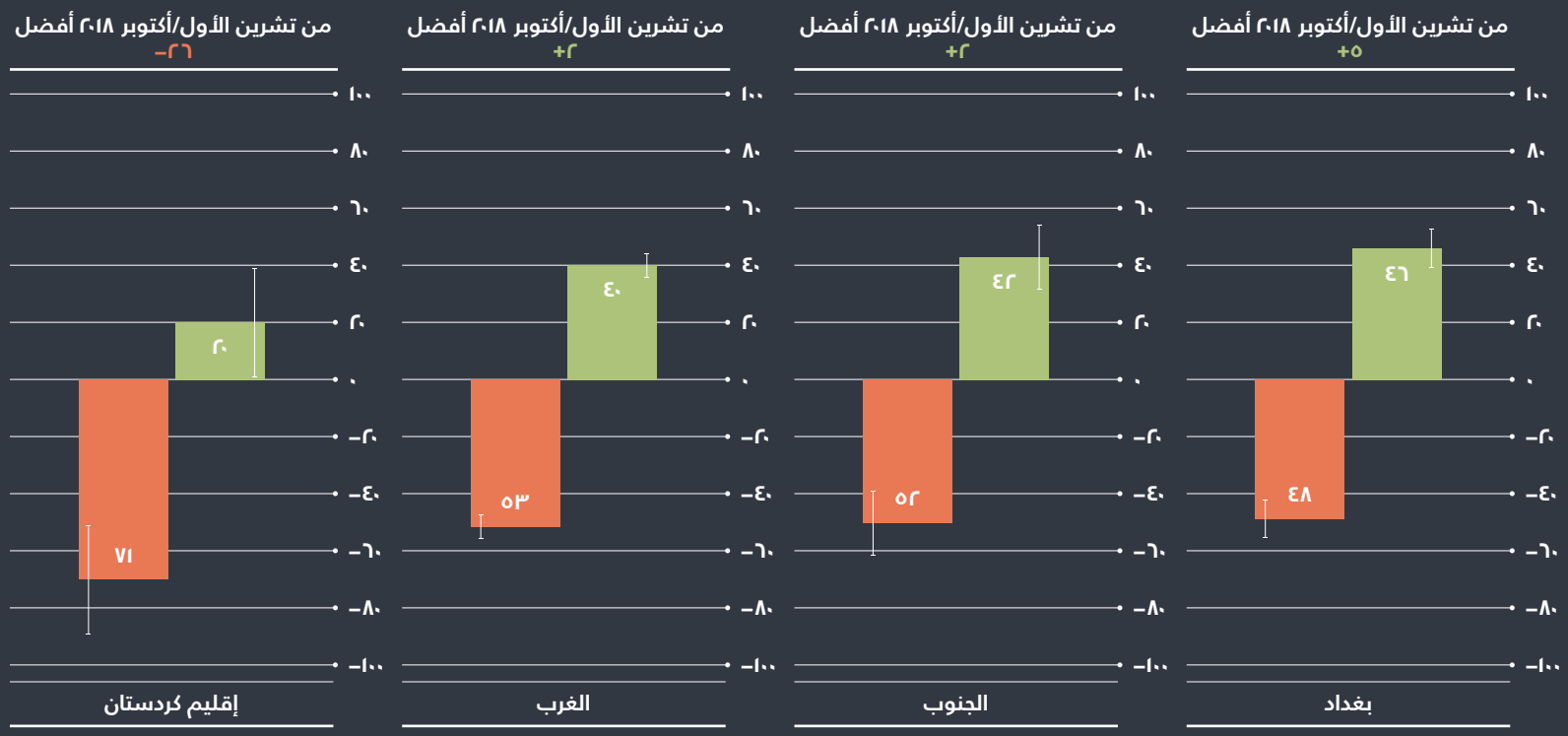

النوع الاجتماعي: حقوق المرأة تزداد سوءاً فيما تتزايد المطالبة بالمساواة

٨٢٪ من العراقيين مع مقولة أنّ "التحرش شائع جداً في العراق"، بمن فيهم ٨٨٪ من العراقيين ما دون الخامسة والثلاثين من العمر. في الواقع، يعتبر ٧٨٪ أنّ التحرش شائع جداً أو شائع إلى حد ما في الشارع، و٦٩٪ في مكان العمل أو أثناء البحث عن وظيفة، و٥٦٪ لدى التعامل مع موظفين حكوميين، و٤٣٪ لدى التعامل مع الشرطة وقوى الأمن. كما يفيد كلّ من الرجال والنساء أنّ التحرش مرجّح أن يحدث في أماكن عامة وخاصة، في حين أنّ الرجال أقرب بكثير إلى التفكير في أنّ التحرش بالنساء يحدث في مكان العمل ولدى التعامل مع موظفين حكوميين أو قوى الأمن. يُظهر هذا الأمر وجود مستوى عالٍ من الوعي بالمشكلة لدى الرجال، كما يفترض أنهم قد يتقبلون حملة للتوعية العامة أو يتأثرون بها. هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فقد يفترض هذا الأمر أيضاً قلقاً مبالغاً فيه من قبل الرجل يفيده لتبرير القيود المفروضة على حرية المرأة وتحركاتها. من هنا، لكي تكون حملات التوعية العامة فعالة، يجب أن تترافق مع برامج تدريبية وسياسات داخلية للموظفين الحكوميين والقوى الأمنية، فضلاً عن تطبيق أفضل للتشاريع الحالية المتعلّقة بمكافحة التحرّش.

لوم المرأة على تعرّضها للتحرش. التحرش أمرٌ شائع، كما إنّ الكثيرين يقدمون على لوم المرأة لتعرّضها له. يتفق ٥٨٪ مع مقولة "يقع اللوم بالعادة على النساء عند حدوث التحرّش الجنسي". وينقسم العراقيون حول إذا ما كان الحجاب يحمي المرأة من التحرش، فتفيد أكثرية

رجال

نساء

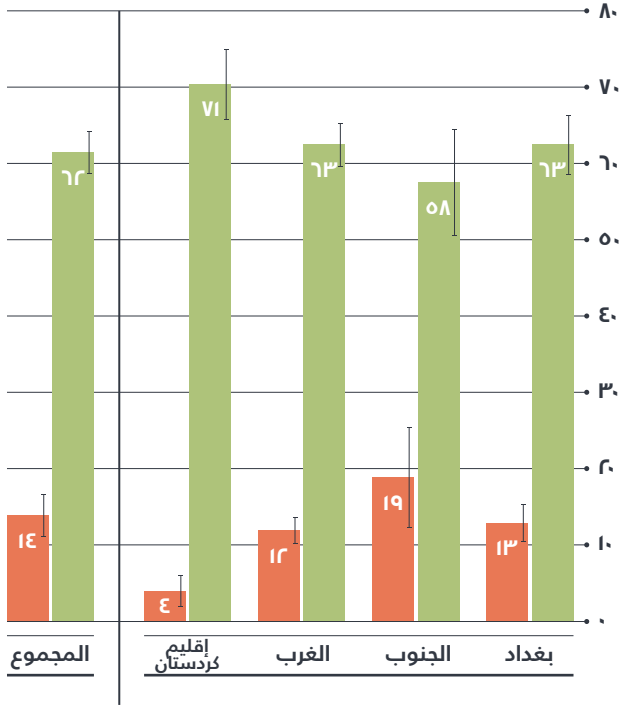

حقوق أكثر
حقوق أقل
لا أعرف/أرفض الإجابة

سؤال

بشكل عام، هل تعتقد أنه يجب أن تحظى المراة في العراق بحقوقٍ أكثر من الحقوق التي تحظى بها اليوم، أم أقلّ من حقوقها اليوم، أم يجب ألا يتغير شيء من حقوقها اليوم؟

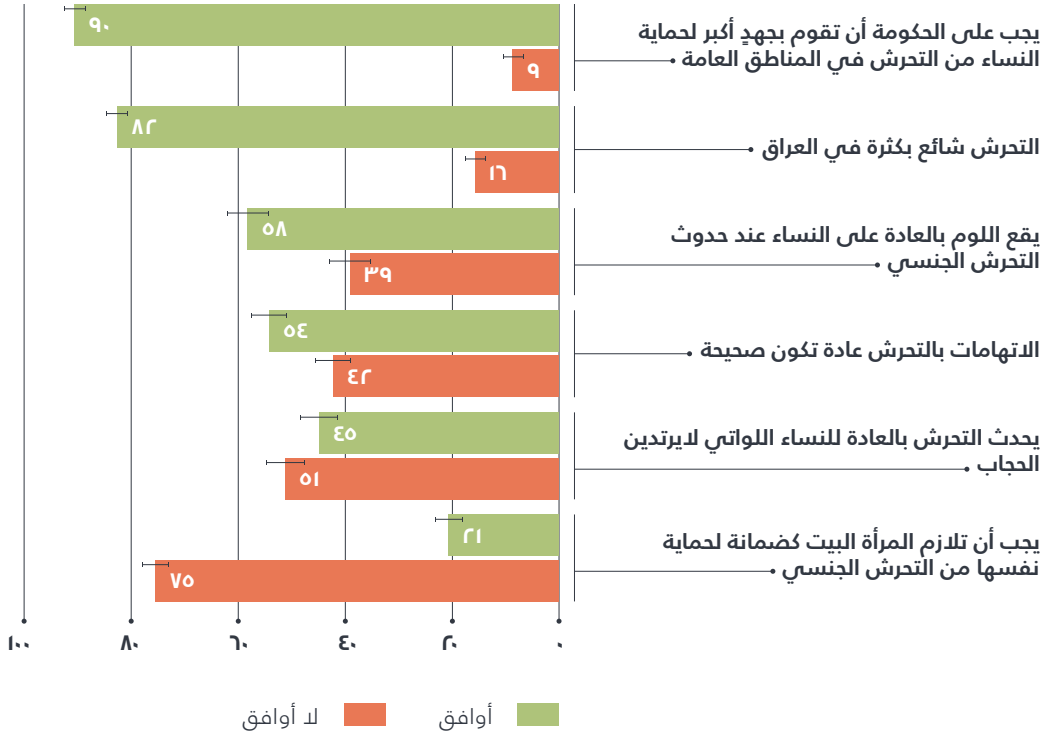

سؤال

سوف أقرأ عليك الآن قائمة من المقولات حول التحرّش، من فضلك أخبرني إن كنت توافق أو لاتوافق على كلّ منها.

بسيطة، أي ٥١٪، أنّ عدم ارتداء الحجاب يؤدي إلى المزيد من التحرش. كما رددت بعض النساء صدى هذه الأفكار. وفي الواقع، هناك احتمال أعلى بشكل طفيف أن تتفق النساء، أكثر من الرجال، مع مقولة "يقع اللوم بالعادة على النساء عند حدوث التحرّش الجنسي" (٦٠٪ من النساء مقابل ٥٤٪ من الرجال). ومن المثير للاهتمام أنّ المشاركين الذين أنجبوا مولوداً أول ذكراً- لا سيما النساء منهم- أكثر ميلاً إلى لوم النساء.

العراقيون يطلبون من الحكومة القيام بالمزيد. بغض النظر عمّن يجب أن تُوجّه له أصابع الاتهام، يتّفق العراقيون على ضرورة تغيير الوضع الحالي المتعلق بالتحرش. فهناك اتفاق بأغلبية ساحقة على أنّه يجدر بالحكومة تقوم بجهدٍ أكبر لحماية النساء في الأماكن العامة (٩٠٪). بالفعل، يريد الناخبون أن تقوم حكومتهم بالمزيد لمساعدة المرأة، وهذا يتعدى على الأرجح الرغبة في سنّ قوانين جديدة، ليصل إلى تطبيق تدابير حمائية في معظم الأماكن العامة. وقد لوحظ أنّ العراقيين يتطلعون إلى أن تتمتع المرأة بالمزيد من الحماية بشكل عام، عوضاً عن إرغامها على البقاء في المنزل. فلم تكن أكثرية كبيرة، أي ٧٥٪، موافقة على ضرورة أن تلازم المرأة البيت كضمانة لحماية نفسها من التحرش.

انتشار العنف الأسري. تظهر الحاجة إلى تحسين حقوق المرأة وسبل حمايتها ضمن الأسر العراقية أيضاً. فيُعتبر العنف الأسري شائعاً، حيث يقول ٧٩٪ إنه شائع جداً أو

شائع إلى حدّ ما (٦٧٪ في إقليم كردستان العراق). وتُعتبر المرأة أكثر ميلاً إلى القول بحصول العنف الأسري: فتفيد ٥٩٪ من النساء المقيمات خارج إقليم كردستان أنه شائع جداً، مقابل ٤٨٪ من الرجال. فضلاً عن ذلك، يقول أكثر من عراقي واحد من أصل ٣ إنهم يعرفون قريبة، أو صديقة مقربة وقعت ضحية العنف الأسري، فيما تؤكد ١٤٪ من النساء أنهن وقعن ضحايا العنف الأسري أنفسهن. لكن تجدر الإشارة إلى أنه من المرجح أن يكون العدد الفعلي أعلى بكثير، خاصةً وأنّ الكثير من المشاركات النساء قد يمتنعن عن الإقرار بوقوعهن ضحية أمام الأشخاص الذين يجرون معهن المقابلات، لا سيما وأنّ الأبحاث الماضية قد أظهرت إلى أي مدى قد يكون الإحساس بالعار قوياً.

العنف الأسري يلقى قبولاً لدى بعض الأشخاص، لا سيما الرجال الشباب. إلى جانب انتشار العنف الأسري، يُلاحظ أنّ هناك نوعاً من التقبل له. فيعتقد عراقي واحد من أصل ٤ تقريباً أنّ العقاب الجسدي الذي يُنزل بالزوجات في البيت أمرٌ مقبول دوماً أو إلى حدّ ما، في حين يوافق ١٦٪ من الأشخاص في إقليم كردستان على ذلك. ويُعتبر الرجال الشباب أكثر ميلاً إلى القول إنّ العقاب الجسدي مقبول إذا خرجت الزوجة من دون إذن (٣٩٪)، أو إذا امتنعت عن إطاعة الأوامر أو لم تمتثل لها (٢٩٪)، أو إذا أهملت واجباتها الزوجية (٢٣٪). في ما يتعلق بهذه الحالات الثلاث، من المحتمل، بالنسب نفسها كما الرجال، أن تقول النساء أيضاً إنها أسباب مقبولة لإنزال العقاب الجسدي بالزوجة. بالفعل، أظهر البحث النوعي أنّ القيم الأساسية غالباً ما تكون مرسّخة في الدين، وهو أمرٌ لا يرغب كثيرون في الطعن فيه.[٥] ولعلّ خطر التعرض للعنف بسبب مغادرة البيت من دون إذن يسلط الضوء على الصعوبات التي تواجهها المرأة إذا أرادت الإبلاغ عما تتعرض له من سوء معاملة، أو رغبت في البحث عن وظيفة، أو نسخ شبكات، أو الحصول على الخدمات الضرورية.

٥ المعهد الديمقراطي الوطني، إتاحة فرص جديدة للمرأة في العراق، تقرير عن نقاشات مجموعات التركيز في العراق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

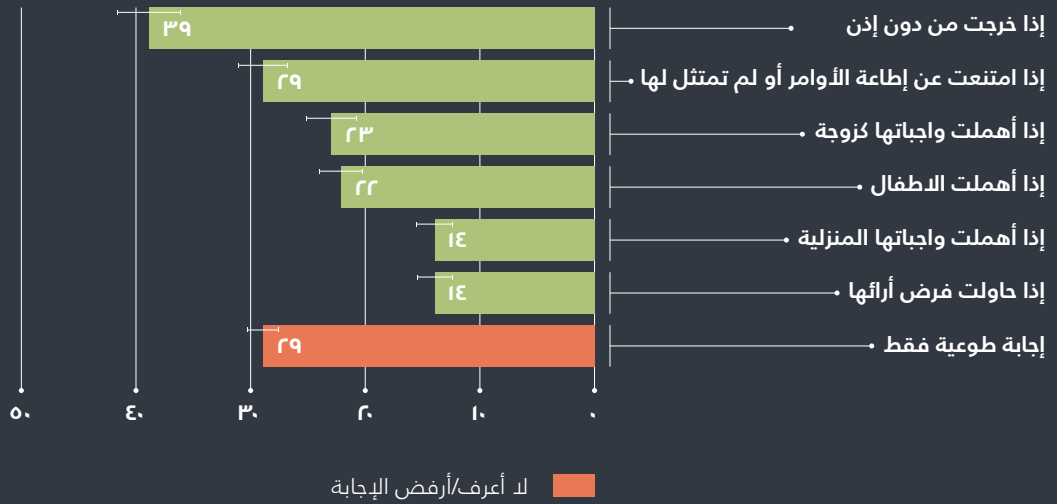

سؤال

سوف أقرأ عليك قائمة بالظروف التي يمكن أن يكون فيها العقاب الجسدي للزوجة مقبولاً. يرجى تحديد الحالة التي يمكن أن يكون فيها العقاب الجسدي للزوجة مقبولاً.

كرم حصاوي، الموصل، ٢٠١٨ © المعهد الديمقراطي الوطني

أنكوتا هانسن، بغداد، ٢٠١٨ © المعهد الديمقراطي الوطني

ازدياد الثقة بالقوى الأمنية بالرغم من الخوف من ظهور داعش من جديد

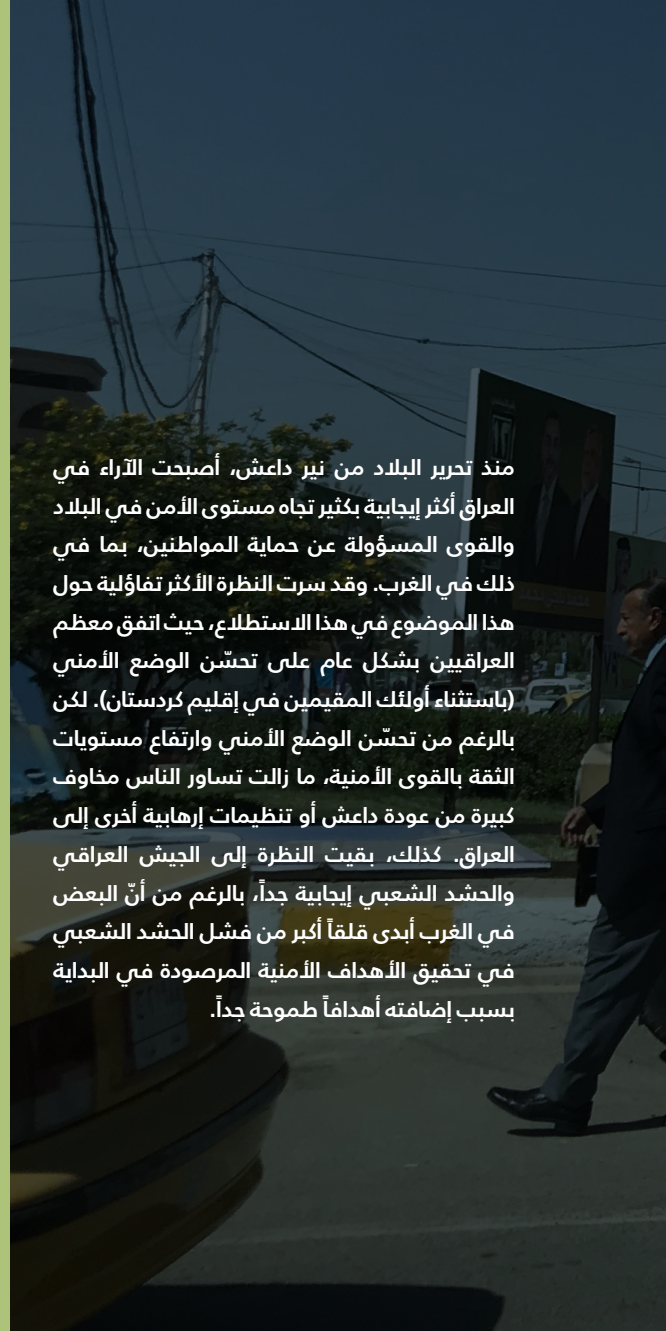

منذ تحرير البلاد من نير داعش، أصبحت الآراء في العراق أكثر إيجابية بكثير تجاه مستوى الأمن في البلاد والقوى المسؤولة عن حماية المواطنين، بما في ذلك في الغرب. وقد سرت النظرة الأكثر تفاؤلية حول هذا الموضوع في هذا الاستطلاع، حيث اتفق معظم العراقيين بشكل عام على تحسّن الوضع الأمني (باستثناء أولئك المقيمين في إقليم كردستان). لكن بالرغم من تحسّن الوضع الأمني وارتفاع مستويات الثقة بالقوى الأمنية، ما زالت تساور الناس مخاوف كبيرة من عودة داعش أو تنظيمات إرهابية أخرى إلى العراق. كذلك، بقيت النظرة إلى الجيش العراقي والحشد الشعبي إيجابية جداً، بالرغم من أنّ البعض في الغرب أبدى قلقاً أكبر من فشل الحشد الشعبي في تحقيق الأهداف الأمنية المرصودة في البداية بسبب إضافته أهدافاً طموحة جداً.

تستمر النظرة إلى الوضع الأمني بالتحسن. تستمرّ النظرة إلى الأمن في البلاد بالتحسن، حيث اعتبر ٧٢٪ من العراقيين أنّ الوضع الأمني يتحسن، في زيادة قدرها ١٠ نقاط منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وهو من أعلى المعدّلات التي سجّلتها استطلاعات المعهد الديمقراطي الوطني منذ ٢٠١٠. فيفيد ١ من أصل كل ٤ مشاركين تقريباً على المستوى الوطني أنّ الوضع الأمني يزداد سوءاً، في حين أنّ أكثرية كبيرة ومتزايدة في بغداد (٨١٪)، والغرب (٧٩٪)، والجنوب (٧٥٪) تتفق على أنّ الوضع الأمني يتحسن. لكن كما هي الحال بالنسبة إلى العديد من القضايا الأخرى، تختلف الآراء في إقليم كردستان، حيث يعتبر ٣٩٪ فقط أنّ الوضع الأمني يتحسّن، أي بانخفاض ١٢ نقطة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

آراء إيجابية تجاه الشرطة والجيش. على المستوى الوطني، تترافق هذه الآراء الإيجابية حول الأمن مع آراء إيجابية حول القوى الأمنية العراقية. بشكل عام، تُعتبر الآراء حول القوى الأمنية أكثر إيجابية بكثير من تلك التي تحيط بمؤسسات الحكم الوطنية والمحلية. على سبيل المثال، يقول أكثر من ٧ أشخاص من أصل ١٠ إنهم يثقون بالجيش، والحشد الشعبي، والشرطة الاتحادية، والشرطة المحلية «كثيراً» أو «إلى حد ما»؛ في حين يقول أقلّ من ٤ من أصل ١٠ إنهم يثقون بالنظام القضائي، ومجالس الأقضية والمحافظات، ومجلس النواب العراقي، والحكومة العراقية. يفترض هذا الأمر أنّ الحصول على تأييد القادة الأمنيين ودعمهم العلني قد يكون أساسياً للدفع باتجاه تطبيق القوانين الصعبة أو تلك التي لا تلقى رواجاً، لا سيما في ما يتعلق بأي تدابير ذات صلة بالوضع الأمني، كمبادرات المصالحة، وإعادة الإعمار، ومساعدة ضحايا أو أسر مقاتلي داعش.

تعتبر أكثرية قدرها ٧٨٪ أنّ الجيش سيتجاوب إذا كان الأشخاص بحاجة إلى المساعدة، ومن بين هذه الأكثرية ٥٨٪ يقولون إنّ الجيش سيكون متجاوباً جداً. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الآراء تبقى هي نفسها وفقاً لمقاييس متعددة، حيث يشعر ٧٦٪ بإيجابية تجاه الجيش، فيما يقول ٨١٪ إنهم

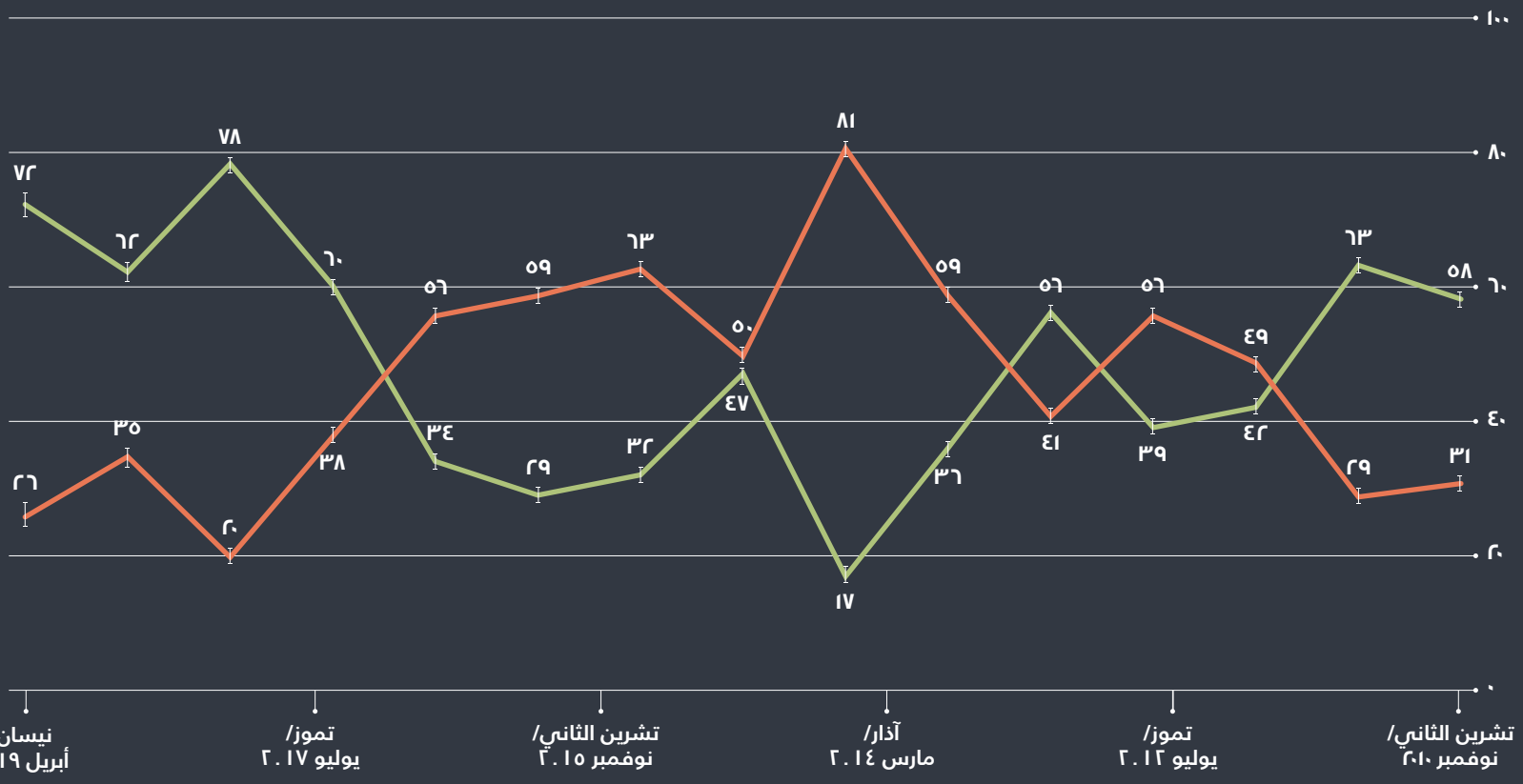

سؤال

سأقرأ عليك الآن قائمةً من القضايا. رجاءً، أخبرني إذا كنت تعتقد بأن هذه القضايا تتحسن أم تسوء في العراق: الأمن.

الأمن: ازدياد الثقة بالقوى الأمنية بالرغم من الخوف من ظهور داعش من جديد

يثقون به كثيراً أو إلى حدّ ما. ومن المؤشرات الإيجابية الأخرى أنه يُنسب الفضل إلى الشرطة المحلية، وهي هيئة إنفاذ القوانين الأقرب إلى المواطن، أنها مستجيبة جداً أو إلى حدّ ما (٨١٪). بالنسبة إلى كلّ من هذه الإجراءات، يُلاحظ تغيير بسيط فقط في الرأي العام العراقي بالمقارنة مع الاستطلاع السابق الذي أجري في تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٨. وإذا ما تأمّلنا الأبحاث التي جرت على مدى السنوات العشر الماضية، يمكن الملاحظة أنّ العراقيين قد بدأوا يشعرون بإيجابية أكثر تجاه الجيش بعد استعادة البلاد من حكم داعش،[٦] وهو اتّجاه ما زال سارياً حتى يومنا هذا.

ما زال الحشد الشعبي يتمتع بدعم كبير. ينظر عراقيان من أصل ٣ تقريباً بإيجابية تجاه الحشد الشعبي، مع ورود معظم الآراء غير المؤاتية من إقليم كردستان. فضلاً عن ذلك، يفيد ٧٣٪ من العراقيين في البلاد أنهم يثقون بالحشد الشعبي كثيراً أو إلى حدّ ما، فيما يقول أقلّ من عراقي من أصل ٥ أشخاص (١٧٪) إنّ الحشد الشعبي هو أحد أكبر تهديدين يطالان الأمن.

يظهر الاستطلاع أنّ وجهات نظر سكان منطقة الغرب مختلفة قليلاً في ما يتعلّق بالدور الذي يريدون من الحشد الشعبي تأديته، رغم تسجيل طلب مستمر بأن يؤدي الحشد الشعبي عدداً من الوظائف الأمنية. وقد أظهرت أكثريات ساحقة في الجنوب وبغداد انفتاحاً كبيراً لفكرة أداء الحشد مجموعة متنوعة من الأدوار، مثل: حماية الحدود، وتقديم مساعدة في مجال إعادة الإعمار، ومكافحة الإرهاب. وأبدى العراقيون في مختلف المناطق عدم رغبة في دخول الحشد الشعبي إلى معترك السياسة، بالرغم من أنّ العديد من أتباعه سبق وفعلوا ذلك.

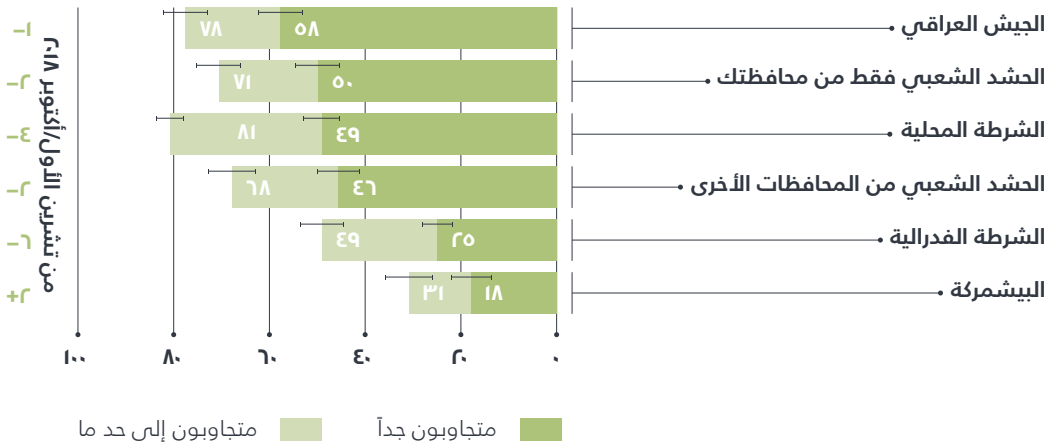

سؤال

الآن سأسألك عن المجموعات المختلفة في العراق، من فضلك أخبرني كم ستتجاوب كلّ مجموعة منها معك احتجت مساعدة؟

٦ المعهد الديمقراطي الوطني، الوضع الأمني المتحسّن يفتح مجال التعاون، ص. ٩-١٠، نيسان/أبريل ٢٠١٧.

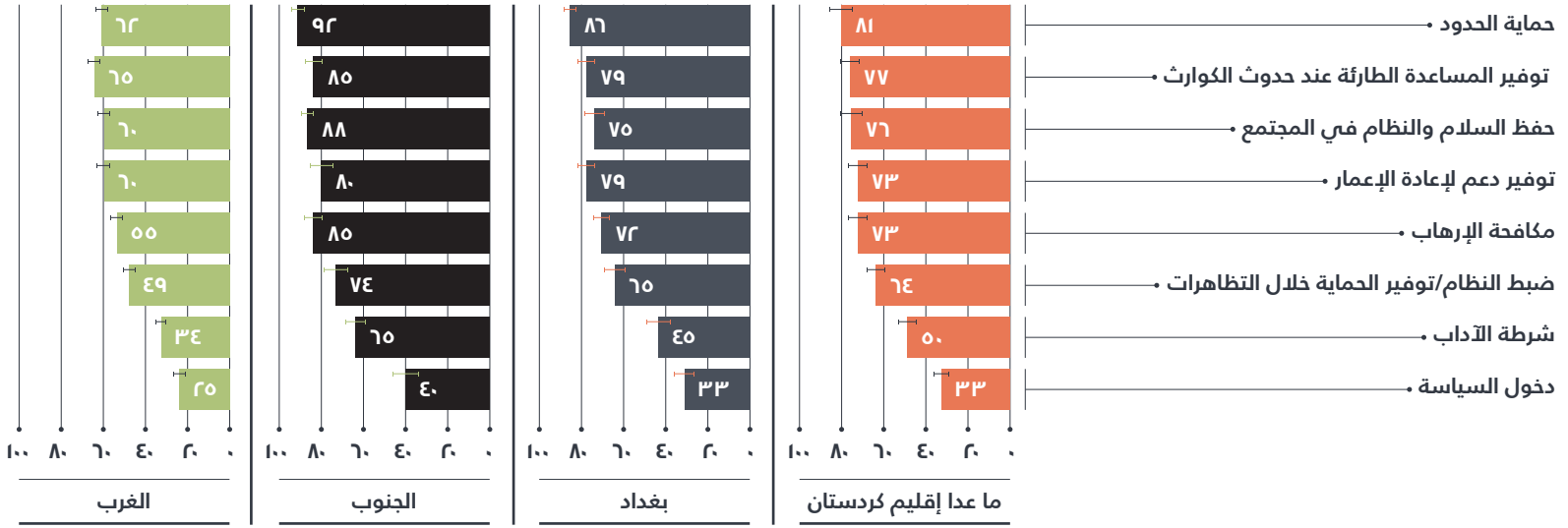

سؤال

الآن أود أن أقرأ عليك قائمةً من الأماكن التي يمكن أن يلعب الحشد الشعبي دوراً فيها. لكل واحدة منها من فضلك أخبرني إن كنت توافق أو لا توافق أن يلعب الحشد الشعبي ذلك الدور. ملاحظة: ٪ يقولون "موافق"

تزايد القلق بشأن الحشد الشعبي في الغرب. تتدنّى الثقة بالحشد الشعبي في الغرب بالمقارنة مع مستوى الثقة في الجنوب أو بغداد، إذ يفيد ٦٢٪ أنهم يثقون بالحشد كثيراً أو إلى حد ما، أي بانخفاض ٥ نقاط منذ تشرين الأول/أكتوبر. وترغب أكثرية أصغر حجماً في الغرب، بالمقارنة مع الجنوب أو بغداد، في أداء الحشد الشعبي للعديد من أدواره العسكرية. في المقابل، تعارض الأكثرية في الغرب فكرة تولي الحشد حفظ النظام والحماية خلال التظاهرات أو ضبط المسائل المتعلقة بالآداب العامة، مما يفترض أنّ فكرة انتقال الحشد الشعبي من دور أمني تقليدي إلى دور أوسع تلقى قبولاً أدنى في المنطقة. ولعلّ هذا القلق المتزايد بشأن الحشد الشعبي في الغرب يعود، على الأرجح، إلى ازدياد تأثيره المتصوّر في مجال الاقتصاد المحلي، والحوكمة، والقوى المحرّكة الاجتماعية. بالرغم من كل مصادر القلق المحتملة هذه، تشعر أكثرية قدرها ٥٢٪، حتى في الغرب، بإيجابية تجاه الحشد الشعبي، مع إبداء اهتمام بأدائه دوراً في مجال حفظ الأمن والحماية، إلى جانب الجيش.

تحسّن مستوى الأمن لا يخفف مستوى القلق من عودة داعش. حتى في ظل تحسّن مستوى الأمن والدعم الكبير للقوى الأمنية، أفاد حوالى ربع العراقيين أنّ الأمن هو واحد من امرين أساسيين يقلقانهم. فاليوم، يقول ٦٨٪ إنهم قلقون جداً أو قلقون إلى حدّ ما من عودة داعش والجماعات المتطرّفة الأخرى، أي بانخفاض ٣ نقاط

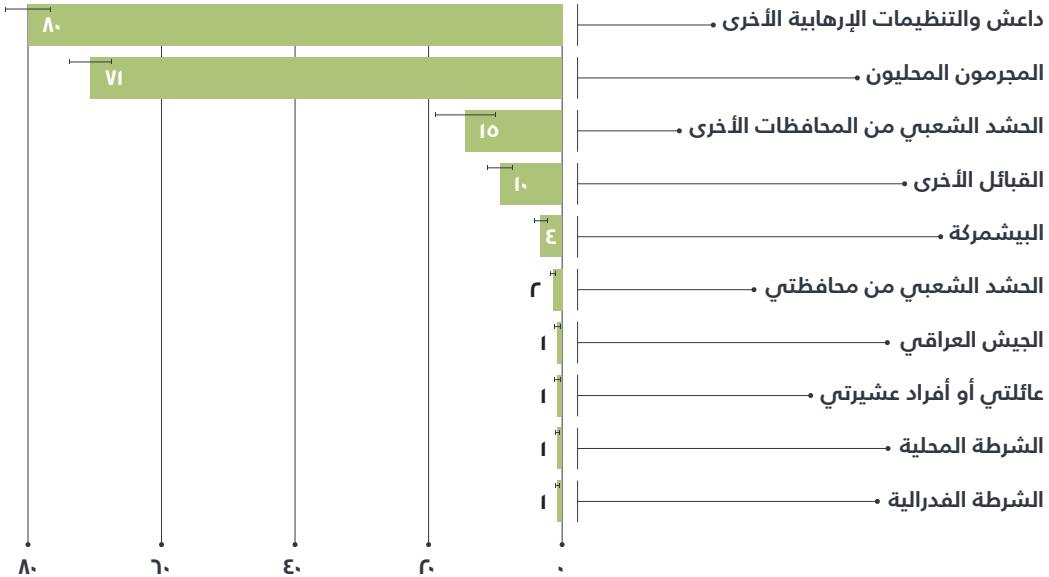

سؤال

سأقرأ عليك قائمة بأسماء مجموعات مختلفة في العراق. على حدّ علمك، أي خيارين من بين الخيارات التالية يشكّلان التهديد الأكبر على أمنك اليومي؟

منذ تشرين الأول/أكتوبر. أما في ما يتعلق بتحديد أكبر مصدرين للتهديد يواجههما الناس على صعيد أمنهم، فقد ذكر ٨٠٪ أنه يتمثل بداعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى، وترتفع هذه النسبة إلى ٩٣٪ في الغرب، بزيادة قدرها ٩ نقاط منذ تشرين الأول/أكتوبر.

المخاوف المتعلقة بالعنف المجتمعي تتزايد. يفيد ٦٣٪ تقريباً (أي بانخفاض ٦ نقاط بالمقارنة مع تشرين الأول/أكتوبر) أنهم قلقون جراء إمكانية تفاقم مستوى العنف في مجتمعهم على مدى الأشهر الستة المقبلة. وسواء أكان الأمر يعود إلى البطالة أم إلى انتشار الأسلحة، يقول ٧١٪ إنّ المجرمين المحليين يشكّلون أحد أبرز شاغلَين أمنيين، أي أكثر من ٤ مرات من أولئك القلقين من الحشد الشعبي، أو الجيش، أو العنف الصادر عن جماعات أخرى.

كرم حصاوي، الموصل، ٢٠١٨ © المعهد الجمهوري الوطني

المجتمعات المحلية غير مستعدة للتعامل مع تركة داعش

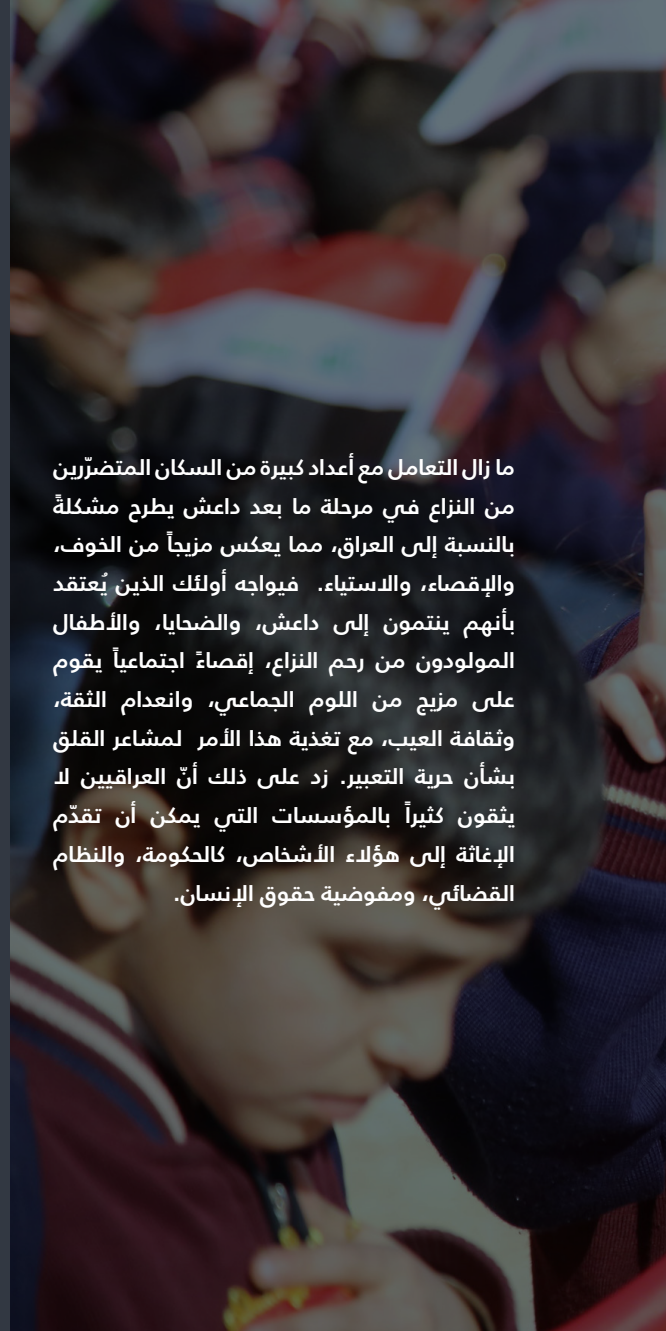

ما زال التعامل مع أعداد كبيرة من السكان المتضرّرين من النزاع في مرحلة ما بعد داعش يطرح مشكلةً بالنسبة إلى العراق، مما يعكس مزيجاً من الخوف، والإقصاء، والاستياء. فيواجه أولئك الذين يُعتقد بأنهم ينتمون إلى داعش، والضحايا، والأطفال المولودون من رحم النزاع، إقصاءً اجتماعياً يقوم على مزيج من اللوم الجماعي، وانعدام الثقة، وثقافة العيب، مع تغذية هذا الأمر لمشاعر القلق بشأن حرية التعبير. زد على ذلك أنّ العراقيين لا يثقون كثيراً بالمؤسسات التي يمكن أن تقدّم الإغاثة إلى هؤلاء الأشخاص، كالحكومة، والنظام القضائي، ومفوضية حقوق الإنسان.

لا يبدي العراقيون اهتماماً بإعادة دمج الأسر المنتمية إلى داعش. ما زال حوالى ١،٦ مليون عراقي نازحين داخلياً[٧]، ومنهم مئات الآلاف ممن يعيشون في مخيمات لحد الآن؛ كما يُشتبه بأنّ عدداً متزايداً منهم لديه روابط بداعش. فضلاً عن ذلك، تطرقت تقارير بعض وسائل الإعلام الدولية إلى احتمال قيام العراق بإعادة مواطنين عراقيين من سوريا- كانوا قد اعتُقلوا عند طرد داعش من البلاد- ووضعهم في مخيّمات.[٨] في هذا الإطار، أفاد معظم العراقيين (٧٩٪)، في مؤشر إلى عمق المسافة الاجتماعية، أنهم لن يقبلوا انتقال أرامل مقاتلي داعش المشتبه بهن، ولا أطفالهن اليتامى أو الذين تمّ التخلي عنهم، للسكن في أحيائهم. وقد سُجّلت النسبة الأعلى من المعارضة في بغداد وإقليم كردستان (٨٧٪ في المنطقتين). كذلك، أفادت نسبة أقلّ بقليل في الجنوب (٧٨٪) والغرب (٧١٪) أنهم لن يقبلوا بأرامل وأطفال داعش كجيران لهم.

وقد فضّلت الأكثرية في كافة هذه المناطق عزل تلك الفئات ضمن برامج للقضاء على نزعة التطرّف بهدف تغيير قلوبهم وعقولهم (٣٧٪) أو إحالتهم إلى مخيّمات بعيداً عن المجتمعات العراقية (٣٢٪). في المقابل، أفاد ١٣٪ فقط أنه من الضروري إعادة دمجهم في مجتمعاتهم فوراً، واعتقد ١١٪ أنه يجب تعويض الضحايا قبل التفكير بأي عملية عودة.

يمكن تفسير ذلك استناداً إلى أنّ أكثرية كبيرة من العراقيين المقيمين خارج إقليم كردستان ما زالت تعتبر داعش التهديد الأكبر على أمنها. فقد أفاد سبعة أشخاص تقريباً من أصل عشرة أنهم قلقون جداً أو إلى حد ما من عودة ظهور داعش والجماعات المتطرّفة الأخرى في منطقتهم. في المقابل، يُسجّل تعاطف واسع النطاق مع أرامل الذين قاتلوا ضد داعش وأطفالهم اليتامى، كالمقاتلين في صفوف الجيش، والحشد الشعبي، وبقية القوى الأمنية. فبرأي أكثرية كبيرة، يجدر بهؤلاء أن يتلقوا رواتب أو معاشات شهرية (٧٣٪).

٧ IOM, *Iraq Displacement Tracking Matrix*, April 2019

٨ The Washington Post, *Iraq is pushing to build an isolation camp for 30,000 Iraqis who lived under ISIS in Syria*, May 2, 2019

سؤال

كما تعلم، اضطرّ العديد من أرامل مقاتلي داعش أو أطفالهم اليتامى لمغادرة مناطقهم أثناء النزاع ضدّ داعش. كيف يجب التعامل معهم برأيك؟

الثقة في النظام القضائي متدنية لكنها تتحسّن. يفيد عدد متزايد من العراقيين أنّ النظام القضائي يزداد سوءاً (٤٨٪) مقابل ٤١٪ يعتبرون أنه يتحسن. لكنّ الآراء الإيجابية شهدت تحسناً منذ ٢٠١٨. وتُعتبر النظرة إلى النظام القضائي متشابهة في بغداد، والجنوب، والغرب، مع تسجيل تحسينات في كل منطقة منذ تشرين الأول/أكتوبر. أما النظرة إلى النظام القضائي في إقليم كردستان، فأسوأ بكثير وإلى تراجع، حيث يفيد ١١٪ فقط أنه يتحسن. وقد ذكر معظم العراقيين أنهم لا يثقون بمفوضية حقوق الإنسان، رغم أنّ هذا الأمر قد يكون نتيجة تدني نسبة الوعي العام بنشاطاتها.

من الأسباب المحتملة لانعدام الثقة بالنظام القضائي الرسمي بشكل عام، الاعتماد المستمرّ على الأنظمة غير الرسمية. فما زالت القرارات خارج نطاق القضاء تُتّخذ بشكل منتظم، وتحاط غالباً بنظرة إيجابية، لا سيما في ما يتعلق بمعاقبة كل من كانت له علاقات بداعش. (وقد أظهر بحثنا السابق أنّ أكثرية كبيرة تطالب بملاحقة جميع المحتجزين المنتمين إلى داعش قضائياً.)[٩] فضلاً عن ذلك، غطت تقارير إخبارية حالات عدة متظاهرين تمّ اختطافهم وقتلهم خلال سلسلة التظاهرات التي شهدتها المناطق الجنوبية الصيف الماضي، فيما لا يزال الفاعلون مجهولين. كما تحاول مجموعات أخرى التماس العدالة وفق شروطها الخاصة، خارج الإطار القانوني. ومع أنّ بعض أفراد الشعب قد يقدّم لها الدعم، إلا أنّ البعض الآخر يخشى أنّ الانتماء إلى أيديولوجية أو مجموعة معيّنة قد يُستخدم للتلاعب بالرأي العام وتعبئة الجمهور ضد الأصوات التي تعتنق قيماً اجتماعية مختلفة أو مصالح متباينة.

لا يرتاح كثيرون إلى التعبير عن رأيهم بحرية: قد يساهم التوتر الناجم عن تركة داعش في تكوين آراء العراقيين تجاه حرية التعبير. فيميل العراقيون بشكل عام إلى القول إنهم لا يشعرون بارتياح للتعبير عن آرائهم الدينية والسياسية ضمن مجتمعهم المحلي أو عبر الإنترنت. ولم يقل إلا ٦٤٪ و٦٣٪ إنهم يشعرون بارتياح كبير أو ارتياح إلى حد ما إلى التعبير عن آرائهم السياسية ضمن مجتمعهم المحلي وعبر الإنترنت، على التوالي. يمكن إسناد قسم كبير من ذلك إلى الثقافة السائدة واعتقاد بأنه لا يمكن مناقشة هذه المواضيع إلا في البيت. كما يُحتمل أن تكون العقوبات الأخيرة التي طالت الأنشطة الإلكترونية قد أدت دوراً في ذلك. فضلاً عن ذلك، لقي النقاش العام حول "قانون جرائم المعلوماتية" الذي جرى في وقت سابق من هذه السنة انتقاداً واسعاً من قبل المجتمع المدني بسبب إمكانية تجريمه أفعالاً ينبغي أن تكون محمية بموجب حرية التعبير، وإسناده صلاحيات مفرطة إلى السلطات العراقية لفرض عقوبات قاسية بناءً على نصوص مبهمة الصياغة.

٩ المعهد الديمقراطي الوطني، الوضع الأمني المتحسّن يفتح مجال التعاون،ص. ٤٧-٤٩، نيسان/أبريل ٢٠١٧.

التعبير عن رأيك الديني...

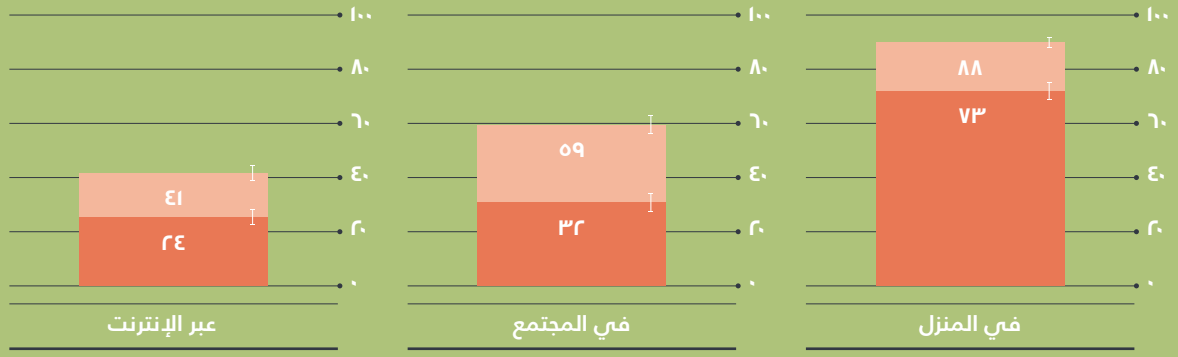

التعبير عن رأيك السياسي...

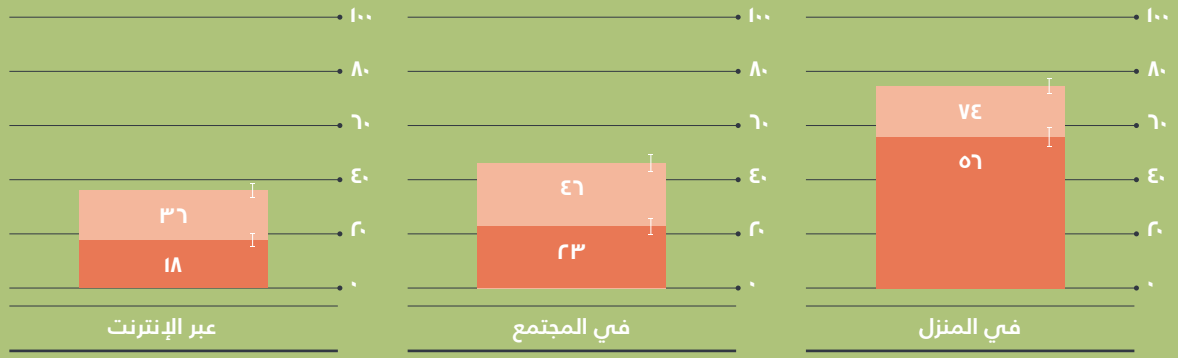

سؤال

الآن، أود منك أن تحدّد مدى ارتياحك في القيام ببعض الأعمال. يرجى تحديد إن كنت مرتاحاً للغاية أو مرتاحاً نوعاً ما أو مرتاحاً قليلاً أو غير مرتاح على الإطلاق

كرم حصاوي، الموصل، ٢٠١٨ © المعهد الديمقراطي الوطني

NDI
المعهد
الديمقراطي
الوطني